

محمد أحمد بنيس | Mohamed Ahmed Bennis*

لبرلة من دون ديمقراطية: دور العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية

Liberalization without Democracy: The Role of External Factors in the Stability of Moroccan Authoritarianism

” يحاول هذا البحث رصد دور العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية، والتحكم في مسارات اللبرلة التي انتهجتها السلطة، من خلال منعطفين اثنتين: نهاية الحرب الباردة في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، والربيع العربي مع بداية 2011. وبقدر ما ساهمت هذه العوامل في توسيع هامش اللبرلة في الحقل السياسي المغربي، ساهمت، أيضاً، في الحد من هذه اللبرلة (أحداث 11 سبتمبر 2001، وصعود محور الثورة المضادة بعد 2013)، ولا سيما في ظل غياب الإرادة لدى الفاعلين في الداخل لإنضاجها. صحيح أن هذه العوامل أحدثت ارتجاجات في هذا الحقل، لكن ذلك ظل في حدود معينة سمحت للفاعلين في الخارج (الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، والمؤسسات المانحة)، انطلاقاً من مصالحهم، بالتحكم في تحولات السياسة المغربية وتدير تناقضاتها، ومن ثم توجيهها بما لا يشكل بيئة محفزة للتحويل الديمقراطي في المغرب.

كلمات مفتاحية: المغرب، السلطوية، اللبرلة، التحول الديمقراطي، الربيع العربي.

This study monitors the role of external factors in the stability of Moroccan authoritarianism and controlling the liberalization methods pursued by the government over two stages: the final years of the Cold War and the 2011 Arab Spring. As much as these factors contributed to widening the margin of liberalization in the Moroccan political arena, they also contributed to limiting this liberalization (September 11, the post-2013 counterrevolutionary movement), especially given the lack of internal will to mature it. While it is true that these factors have made an impact, this remained within certain limits that allowed actors abroad (the United States, the European Union and donor institutions) to control the transformations of Moroccan politics and to manage contradictions, thus creating an environment hostile to democratic transition in Morocco.



Keywords: Morocco, Authoritarianism, Liberalization, Democratic Transition, Arab Spring.

* أستاذ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، طنجة، المغرب.

* Professor, Regional Center for Education and Training Profession, Tangier, Morocco.

مقدمة

المرتبطة بمدى تطبيق المقترحات والفرضيات التي صاغها مُنظرو الجيل الأول من أدبيات التحول الديمقراطي على مناطق أخرى⁽⁶⁾. بيد أن هذه المشكلة لا تنفي إجماع هذه الأدبيات على جدلية العوامل الداخلية والخارجية في التحول الديمقراطي. فمهما كان دور العوامل الخارجية فعالاً، فإنه لا يمكن تجاهل دور الفاعلين في الداخل وتحمسهم لإنجاز هذا التحول⁽⁷⁾، والدفع به قدماً نحو الأمام. بيد على أهمية العوامل الداخلية، فإن تأثير العوامل الخارجية في عدد من التجارب كان له دور في توسيع آفاق نظرية التحول الديمقراطي⁽⁸⁾، وإثراء مقارباتها.

مثلت المنطقة العربية تحدياً لبعض منظري التحول الديمقراطي⁽⁹⁾، وهو التحدي الذي سيزداد مع إخفاق معظم الثورات العربية في تحوّلها نحو الديمقراطية. وكما أسهمت العوامل الداخلية في هذا الإخفاق⁽¹⁰⁾، كان للعوامل الخارجية دورها، أيضاً، في ذلك، خاصة فيما يتعلق بإحجام الغرب عن دعم هذه الثورات في تطوّعاتها الديمقراطية. من هذا المنطلق، يُعتبر المغرب حالة تسمح برصد دور العوامل الخارجية في تعطيل تحوّلها نحو الديمقراطية خلال العقود الثلاثة

يهدف هذا البحث إلى مساءلة دور العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية، وإذا كانت الأنظمة السلطوية تقع في منطقة وسطى بين الأنظمة الشمولية والديمقراطية⁽¹⁾، فإن طبيعة التركيبة السياسية المغربية تجعل النظام أقرب إلى السلطوية. وقد كان من الأنظمة العربية القليلة التي أقرت التعددية الحزبية مبكراً⁽²⁾، رغم أن ذلك ظل ضمن ما يُعرف بالسلطوية الملبّلة التي تنهض على قيام النظام بإصلاحات لا تمسّ نواته الصلبة⁽³⁾، وتسمح بانفتاح متحكّم فيه.

تتجلى هذه التركيبة في هيمنة المَلَكية على الحياة السياسية، مع ترك هامش للنخب والأحزاب. يضيق ويتسع بحسب ميزان القوى والسياق الإقليمي والدولي. وهو الأمر الذي يجعل السلطوية المغربية، في نظر البعض، نسقاً سياسياً وإدارياً واجتماعياً⁽⁴⁾، وهو النسق ذاته الذي تعرفه البلاد العربية رغم اتخاذه أشكالاً متنوعة⁽⁵⁾، ما يجعل النظام المغربي أحد تنويعات السلطوية العربية.

ترتبط مقارنة آليات اشتغال السلطوية المغربية بسباق أوسع، يصبّ في البحث في إشكالات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، خاصة بعد الربيع العربي الذي بقدر ما أعاد، إلى الواجهة، هذه الإشكالات، سلط الضوء مجدداً على مشكلة صياغة المفهوم Conceptualisation

6 Phillippe C. Schmitter, "Se déplaçant au Moyen-orient et en Afrique du Nord, 'transitologues' et 'consolidologues' sont-ils toujours assurés de voyager en toute sécurité?" Patrick Hutchinson (trad.), *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 38 (2002), pp. 11-12.

7 صامويل هانتنتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 177؛ غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطانية، مراجعة عبد الرحمن عبد القادر شاهين (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ص 73؛

Francesco Cavatorta, "The International Context of Morocco's Stalled Democratization," *Democratization*, vol. 12, no. 4 (August 2005), p. 549; Jakob Tolstrup, "When can External Actors Influence Democratization? Leverage, Linkages, and Gatekeeper Elites," Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, *Working Papers*, no. 118 (July 2010), p. 4, accessed on 18/3/2019, at: <https://goo.gl/mMt2R4>

8 انظر على سبيل المثال لا الحصر: سورنسن، ص 121-147؛ Ghia Nodia, "External Influence and Democratization: The Revenge of Geopolitics," *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 4 (October 2014), pp. 139-150; لاري داهيوند، "هل يمكن للديمقراطية أن تتجتاح العالم بأسره؟ الديمقراطية، والتنمية، والعوامل الدولية"، (مترجمة إلى الإسبانية)، *المجلة الإسبانية للعلوم السياسية*، العدد 9 (2003)؛

Larry Diamond, "Puede el mundo entero ser democrático? Democracia, desarrollo y factores internacionales," traducido por Borja Díaz Rivillas, *Revista Española de Ciencia Política*, no. 9 (Octubre 2003), pp. 9-38; هانتنتون، ص 152-168.

9 Schmitter, p. 27.

10 يشير الجيل الأول من دراسات التحول الديمقراطي إلى أهمية العوامل الداخلية في إنجاز هذا التحول، وتكاد تغيب العوامل الخارجية عنها، انظر: Guillermo A. O'donnell, Phillippe C. Schmitter & Laurence Whitehead, *Transitions from Authoritarian Rule* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986).

1 تشكّل كتابات الباحث الإسباني خوان خوسيه لينز (1926-2013) أبرز الإسهامات في هذا الصدد، فاعتبر مفهوم "التعددي" مدخلاً أساسياً في تصنيف الأنظمة السياسية، إذ تتميز الأنظمة السلطوية بتعدديتها الاجتماعية والسياسية المحدودة، وعدم خضوعها للمسؤولية السياسية، وغياب عقيدة أيديولوجية وسياسية واضحة لديها، وافتقارها إلى التعبئة السياسية الواسعة، لمزيد من التفاصيل انظر:

Juan J. Linz, *Régimes Totalitaires et Autoritaires*, Guy Hermet (Préface), Guy Hermet, Mohammad Saïd Darviche & William Genieys (trans.) (Paris: Arman Colin, 2006).

2 نشير هنا إلى صدور العهد الملكي في 8 أيار/ مايو 1958. وهو عبارة عن خطاب ألقاه محمد الخامس، أوضح فيه معالم النظام السياسي والدستوري المرتقب آنذاك، إذ أكد ضرورة "ممارسة الحريات الأساسية والتمتع بحقوق الإنسان، والحرص على ضمان حرية التعبير والنشر والاجتماع وتكوين الجمعيات ضماناً لا يحده إلا ما يفرضه احترام النظام الملكي وحفظ كيان الدولة"، انظر: "العهد الملكي الذي أعلن عنه صاحب الجلالة الملك المعظم أبيه الله"، *الجريدة الرسمية*، العدد 2378، 1958/5/23، ص 1182-1183، شوهد في 2019/3/10، في: <https://goo.gl/EZXZiu>

3 عبد الحي مؤذن، "العدالة الانتقالية والسلطوية الملبّلة: نموذج المغرب"، عمران، مج 2، العدد 5 (صيف 2013)، ص 131.

4 عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2000) ص 8.

5 بحسب حمودي يمكن النظر إلى السلطوية العربية من خلال خمسة مظاهر: حصر سلطة اتخاذ القرار في مجموعة صغيرة تنظم حول شخص واحد، افتقاد المجتمع المدني المؤسسة والاستقلالية، لزوم التقيد بما تعتبره الدولة أعراف الشعب (التعلق بأيديولوجية محددة)، تبني ليبرالية محدودة جداً، سيادة ثقافة الطاعة إزاء الحاكم ومحدودية الوساطة القانونية والمؤسسية في العلاقات البيروقراطية، لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع نفسه، ص 239-238.

ضعيفاً⁽¹³⁾، وهكذا فالحدث عن تحولات ظرفية يبدو أكثر استجابة لطبيعة هذا النظام.

يفرض علينا ذلك تنوع المداخل المنهجية، بغاية رصد دور العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي في المغرب؛ ولذلك، فاعتماد منهج يزاوج بين الوصف والتفسير والتحليل يبدو كفيلاً بتحقيق هذه الغاية، من خلال تتبع الوقائع المتوافرة ومحاولة فهمها، والربط بينها بطريقة استقرائية واستنتاجية، تسمح باستيعاب أعمق للسياق الإشكالي للموضوع. مبرّنا في ذلك صعوبة الوصول، في الوقت الحالي على الأقل، إلى المعلومات (وثائق، ومذكرات ... إلخ) الكفيلة بإضاءة مساحات أكثر فيما يخص دور هذه العوامل في التحول الديمقراطي في المغرب.

أولاً: متغيرات البيئة الخارجية: لبرلة السلطوية

كان لمتغيرات البيئة الخارجية دور مهم في التطورات السياسية التي عرفها العالم خلال العقود الأخيرة، ولا سيما ضمن ما عُرف بديمقراطيات الموجة الثالثة⁽¹⁴⁾. وكان لذلك أثره في السياسة المغربية، سواء مع نهاية الحرب الباردة أو مع الربيع العربي. فخلال هاتين المحطتين، أبدى النظام قدرة لافتة على التكيف مع هذه المتغيرات، عبر إصلاحات انصبت على لبرلة سلوكه السلطوي، بما أوحى أن الأمر يتعلق بتحول ديمقراطي. ومُثّل الثورات العربية عيّنة بارزة من هذه المتغيرات، من خلال دورها في نقل السياسة من دائرة النخب إلى المجال العمومي المفتوح⁽¹⁵⁾، وإحياء مشروع التحول الديمقراطي في المغرب الذي تبدّد مع بداية الألفية الجديدة، وتأكيد أن الفاعلين الداخليين ليسوا دائماً أحراراً في التحكم في سياقات الديمقراطية وخياراتها⁽¹⁶⁾، خاصة حينما تكون المؤثرات الخارجية قوية.

لقد أثبتت الوقائع أن الأمر لم يكن يتعلق بتحول ديمقراطي حقيقي⁽¹⁷⁾، بقدر ما كان إعادة إنتاج النظام السياسي لبناء وآليات اشتغاله التقليدية، رغم أهمية البيئة الخارجية فيما عرفه المغرب

الأخيرة، عبر إستراتيجية محكمة لدعم النظام في إقراره حدًا معينًا من اللبرلة⁽¹¹⁾ التي تفتقد إمكانية تطورها في اتجاه ديمقراطية حقيقية. وبالوسع القول إن المغرب يجسد بذلك حالة نموذجية لأدوار العوامل الخارجية في التحول الديمقراطي في المنطقة، من خلال الارتباط بين اللبرلة المحدودة للنظام ودعم الفاعلين الدوليين له، ما يجعل تحوّل نحو الديمقراطية مشروطاً بتداخل العوامل الداخلية والخارجية.

من هنا نتساءل: كيف ساهمت العوامل الخارجية في استقرار السلطوية المغربية، بتشجيعها على لبرلة سلوكها السياسي، من دون أن تتحول نحو الديمقراطية؟ وما دور هذه العوامل في الارتجاجات التي عرفها الحقل السياسي منذ نهاية الحرب الباردة إلى الآن، مروراً بالربيع العربي؟ كيف عبأ الفاعلون الخارجيون مواردهم للتأثير في مشروع التحول الديمقراطي في المغرب، بالحفاظ على تناقضات هذا الحقل وتديريها، بما لا يؤدي إلى تشكّل بيئة ملائمة لتطور هذا المشروع؟

تكسي هذه التساؤلات المركزية دلالاتها من خلال اشتباكها بتساؤلات أخرى ذات صلة بالعوامل الداخلية، من قبيل الطبيعة التقليدية للنظام، وضعف الأحزاب والمجتمع المدني، وصعود الإسلام السياسي؛ ما يعني أن دور العوامل الخارجية في الحالة المغربية يظل رهيناً بالسياق الداخلي، ما يؤكد طبيعة التحول الديمقراطي وارتباطه بخصوصية كل بلد⁽¹²⁾.

فرضت المتغيرات الدولية لنهاية الثمانينيات على النظام المغربي انفتاحاً سياسياً محدوداً. وفي الوقت الذي بدا أنه قطع بعض الأشواط على درب تحوّل نحو الديمقراطية، خاصة بعد تشكيل حكومة التناوب في 14 آذار/ مارس 1998، جاء الالتفاف على نتائج انتخابات 27 أيلول/ سبتمبر 2002، ليعيد الأمور إلى مربع الصفر، متزامناً مع تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001. ومن هذا المنطلق، يمثّل المغرب حالة تستنفر أسئلة التحول الديمقراطي، خصوصاً في ضوء ما أبداه النظام من قدرة على تديير الضغوط الخارجية. ولعل ذلك ما يجعل البعض يرى تأثير القوى الخارجية في المسلسل الديمقراطي في المغرب

13 مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، "المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أوراق كارنيغي، العدد 71 (أيلول/ سبتمبر 2006)، ص 25، شوهد في 2019/3/24، في: <https://bit.ly/2TUUh7rR>

14 هانتجتون، ص 361.

15 بشارة، ص 28.

16 Tolstrup, p. 3.

17 Hynd Saidi Azbeg, "Processus de démocratisation et monarchie constitutionnelle au Maroc," PhD. Dissertation, Université de Bordeaux Montesquieu, Pessac Bourdeaux, France, 2014, p. 65.

11 يرتبط مفهوم اللبرلة Libéralisation بتوسيع نسبي للحقوق والحريات الفردية والجماعية، وإبداء قدر معقول من التسامح إزاء قوى المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، وعدم وجود معتقلين سياسيين، ووجود أحزاب مستقلة تحظى بالاعتراف القانوني، وتمثيل المعارضة في البرلمان أو في الجمعية التأسيسية، ووجود نقابات وروابط مهنية لا تخضع لهيمنة الدولة، ووجود صحافة مستقلة، انظر:

Carsten Q. Schneider & Philippe C. Schmitter, "Liberalization, Transition and Consolidation: Measuring the Components of Democratization,"

Democratization, vol. 11, no. 5 (December 2004), p. 6.

12 عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 90.

شديدة، الأمر الذي تَرجم، ساعتها، تحوُّلاً في السياسة الخارجية الأميركية التي أضحت هذه الحقوق ضمن أولوياتها. فلم يعد ممكناً التغاضي عن الانتهاكات التي تحدث في البلدان التي كانت حليفة لواشنطن إبان الحرب الباردة. كما مارست منظمة العفو الدولية ضغوطاً كبيرة على النظام بشأن المعتقلين السياسيين⁽²⁴⁾. وكان لهذه الضغوط بالغ الأثر في الحركة الحقوقية المغربية التي صارت قادرة على إنتاج خطابها المستقل بفعل تواصلها مع المنظمات الدولية⁽²⁵⁾.

لم تكن حقوق الإنسان في المغرب لتتعد إلى الواجهة لولا هذه المتغيرات، التي كشفت أنه لا يزال على هامش موجة اللبرلة السياسية التي شهدتها، في الفترة نفسها، بلدان أخرى خاصة في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية. ومثل ذلك إكراهاً للنظام الذي أيقن أن الوقت حان للبرلة أدائه ولو نسبياً، وأن الاستمرار في تجاهل هذه الضغوط سيكون مكلفاً على صعيد علاقته بالخارج، فاضطر إلى تقديم عرض سياسي جديد أعطى الانطباع بأن البلاد تستعد للتحوُّل نحو الديمقراطية.

لم يكن هذا العرض واضحاً، بحيث يحيل إلى إرادة سياسية لتحقيق هذا التحوُّل، بقدر ما كان عبارة عن مبادرات متفرقة، يقودها خيط ناظم محكوم بإصلاح سياسي ودستوري محدود. فتم تعديل الدستور في تشرين الأول/أكتوبر 1992، والذي تضمّن "التشبيث بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً"⁽²⁶⁾، كما تم العفو عن المعتقلين السياسيين في 8 تموز/يوليو 1994، وإجراء تعديل دستوري ثانٍ في أيلول/سبتمبر 1996 بعد فشل النظام، مرتين، في إقناع المعارضة بتشكيل الحكومة، وتوقيع التصريح المشترك من جانب الحكومة والنقابات وأرباب العمل في فاتح آب/أغسطس 1996⁽²⁷⁾. وكانت الخطوة الأكثر دلالة توقيع الحكومة والأحزاب تصريح 28 شباط/فبراير 1997، الذي أعطى الانطباع بأن الأمر يتعلق بميثاق وطني يحيل إلى ما يُعرف في المسارات الانتقالية بالحل الوسط الذي يتوصل إليه الفاعلون بعد مفاوضات طويلة. لكن هذا التصريح لم يكن كذلك؛ لأنه خلا من خريطة طريق تحيل إلى التوافق المؤسسي لقواعد جديدة في الممارسة السياسية.

من إصلاحات؛ فقد شكّلت هذه المتغيرات فرصة، إلا أنها لم تساعد على إحداث نقلة نوعية، تسمح بالحديث عن تحوُّل ديمقراطي حقيقي، وهو ما بدا في التراجع الذي عرفته هذه الإصلاحات، سواء مع بداية الألفية الجديدة، وتحديداً بعد أحداث 11 سبتمبر، أو مع الانتكاسة التي مُنبت بها معظم الثورات العربية بعد سنة 2013.

1. المتغيرات الدولية: نهاية الحرب الباردة

خلال فترة الحرب الباردة، كان يُنظر إلى المغرب على أنه حليف للغرب في المنطقة، وشكّل أهمية إستراتيجية للدول الكبرى؛ حيث أظهر، منذ منتصف الثمانينات، نوعاً من اللبرلة التي عكستها بعض المؤشرات⁽¹⁸⁾. وساعدت المتغيرات التي واكبت نهاية الحرب الباردة على تزايد الوعي في المغرب بأهمية الإصلاح السياسي، سواء لدى السلطة⁽¹⁹⁾ أو أحزاب المعارضة⁽²⁰⁾. وتطلّ حقوق الإنسان أهم المداخل التي تفاعل من خلالها النظام مع هذه المتغيرات؛ فمنذ منتصف الثمانينات، تعرّض لضغوط متواترة في هذا الصدد، إذ أصدر البرلمان الأوروبي، ما بين 1986 و1991، 11 توصية⁽²¹⁾، ترجمت رسالةً دالّة مفادها أن أي تعاون بين أوروبا والمغرب مشروط بمدى احترامه لحقوق الإنسان وإنجاز إصلاحات سياسية. ولم يشدّ المجتمع المدني الأوروبي عن هذا التوجه، إذ أصدرت منظمات حقوقية عديدة، خاصة في فرنسا، بيانات دانت فيها انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب، وساهمت، من ثمّ، في خلق بيئة مضادة للخطاب الرسمي المغربي في أوروبا⁽²²⁾؛ الأمر الذي أحدث ارتجاجاً غير مسبوق داخل السياسة المغربية.

ومع بداية عام 1990، أصدرت الخارجية الأميركية تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان في العالم⁽²³⁾، والذي خصّ المغرب بانتقادات

18 أبرز هذه المؤشرات: التعددية الحزبية، وتمثيل المعارضة في البرلمان، ووجود نقابات مستقلة عن الدولة، وصحافة شبه مستقلة، انظر:

Schneider & Schmitter, p. 20.

19 في هذا السياق، أكد الملك الحسن الثاني في خطابه الذي ألقاه، في 3 آذار/مارس 1990، أن "من شأن هذا التحوُّل أن يقوّي الإيمان بحقوق الإنسان في كل مكان". انظر: خطاب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني (الرباط: منشورات وزارة الإعلام، 1991)، ص 8.

20 أكدت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، أحد أحزاب المعارضة آنذاك، في البيان السياسي العام الصادر عن مؤتمرها الثاني المنعقد في نهاية آذار/مارس 1990 أن "كل المؤشرات تفيد أننا مقبلون على مرحلة جديدة بها من عوامل الضغط المتعددة، مما يعوض نسبياً عن الضعف الذاتي الذي تعاني منه القوى الديمقراطية"، انظر: جريدة أنوال، 1990/3/31، ص 11.

21 محمد أحمد بنيس، "السياسة الحقوقية في المغرب خلال التسعينات"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، أكادال، الرباط، 2004، ص 44.

22 المرجع نفسه، ص 45.

23 "Rapport du département d'Etat Américain sur la situation des droits de l'Homme au Maroc (1989)", Ambassade des États-Unis à Rabat (Mars 1990).

24 انظر البلاغ الصحفي الذي أصدرته منظمة العفو الدولية حول المعتقلين السياسيين في تشرين الأول/أكتوبر 1989:

Amnesty international, "Maroc: Appel en faveur de six prisonniers politiques," Communiqué de presse: MDE. 40 / WU / 01.89, 3/10/1989.

25 بنيس، ص 39.

26 "ظهير شريف رقم 1.92.155 صادر في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 أكتوبر 1992) بتنفيذ نص مراجعة الدستور"، الجريدة الرسمية، العدد 4172 (14 تشرين الأول/أكتوبر 1992)، ص 1247-1254.

27 جاء هذا التصريح في سياق سعي النظام، آنذاك، لتوسيع قاعدة التوافق على عرضه السياسي القاضي بإحداث تناوب، تقود بموجبه أحزاب المعارضة الوطنية الحكومة، انظر: بنيس، ص 376-377.

2. المتغيرات الإقليمية: ثورات الربيع العربي

كان للثورات العربية التي اندلعت في نهاية عام 2010 دور بارز في خلخلة التوازنات التي قام عليها النظام الإقليمي العربي، وخلق متغيرات لا تزال تفاعلاتها مستمرة، فضلاً عما طرحته من إمكانيات التحول الديمقراطي في المنطقة بما يمكن من إعادة بناء الدولة الوطنية على أسس جديدة⁽³⁰⁾. ومن ثمّ اندرجت هذه الثورات في سياق إخفاق هذه الدولة، وتزايد حدة الاستقطاب الإقليمي وصراع المحاور، والنفوذ الأميركي في المنطقة⁽³¹⁾؛ وهو ما جعل عملية التحول الديمقراطي أشدّ تعقيداً في معظم بلدان الربيع العربي.

لقد استطاع النظام المغربي أن يحافظ على مسار سياسي مغاير، نسبياً، عن بقية الأنظمة العربية، رغم أنه أخفق في تحويل عرضه الذي طرحه مع بداية التسعينيات إلى مشروع للتحول الديمقراطي. بيد أن تسارع الأحداث في المنطقة مع مستهل عام 2011 أربك حساباته، ووجد نفسه أمام متغيرات غير مسبوقة. وإذا كان سياق ما بعد نهاية الحرب الباردة لم يؤدّ إلى تغيير في السياسة المغربية، فإن تأثير الثورات العربية كان أشدّ، إذ دفعت القصر إلى أخذ المبادرة والتفاعل بسرعة مع مطالب الشارع.

ترجم الخطاب الذي ألقاه الملك محمد السادس، في 9 آذار/ مارس 2011⁽³²⁾، قدرة النظام على التفاعل السريع مع حركة 20 فبراير، لكنه أكد، في الوقت نفسه، دور العوامل الخارجية في إرباك حساباته، حيث شكّل الربيع العربي بيئة إقليمية ضاغطة دفعت في اتجاه مراجعة دستورية جديدة، رغم أن ذلك لم يكن مدرجاً على جدول أعمال الفاعلين في الداخل. فالنظام لم يتفاعل مع حركة 20 فبراير لأنها حركة اجتماعية داخلية، ولكن باعتبارها انعكاساً حتمياً للحراك العربي الذي انطلق من تونس قبل أن يعمّ معظم البلاد العربية. ولذلك، فاتخاذ قرار تعديل الدستور بتلك السرعة بدا خطوة مدروسة لتجنب الغضب الشعبي العابر للحدود⁽³³⁾. وإذا ظلّ هذا النظام، منذ تولى محمد السادس العرش سنة 1999، يتجنب إصلاحاً دستورياً واسعاً⁽³⁴⁾،

لم تكن هذه المبادرات بعيدة عن تزايد اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضايا حقوق الإنسان في رؤيته للشراكة مع بلدان جنوب المتوسط⁽²⁸⁾، الأمر الذي مثل حينها طوراً آخر في الضغوط التي أفرزتها بيئة ما بعد الحرب الباردة، وكان لذلك أثر في توسيع النظام قاعدة مشاوراته مع الأحزاب والنخب، والإيهام بأن مشروع التحول الديمقراطي صار جزءاً من هويته السياسية، ومن ثمّ قضية محورية على طاولة علاقاته بالفاعلين الدوليين.

وقد بلغ ذلك ذروته مع تعيين الملك الراحل، الحسن الثاني، زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، عبد الرحمن اليوسفي، على رأس حكومة التناوب في 14 آذار/ مارس 1998. ولقد حمل ذلك أملاً بشأن ديمقراطية النظام، أو على الأقل الحد من سلطويته، إلا أنه لم يفض إلى تحول ديمقراطي؛ إذ نجح النظام في إخراج الإصلاح الدستوري والسياسي من دائرة التفاوض مع الفاعلين في الخارج، حتى لا يتحول هذا الإصلاح إلى منطلق لوضع خريطة طريق للتحول الديمقراطي. يتعلق الأمر بالحد من اللبلة المحدودة التي باشرها النظام مع مطلع التسعينيات، بيد أن ذلك لا يبدو بعيداً عن عدم جدية هؤلاء الفاعلين في الضغط على الملك الحسن الثاني لدمقرطة نظامه خلال تلك الفترة، ولعل ذلك ما دفع المعارضة، بحسب البعض، إلى القبول بالعرض الذي قدّمه الملك للمشاركة في الحكومة⁽²⁹⁾، ولا سيما بعد الانهيار الدراماتيكي للمسار الانتقالي في الجزائر.

إذا كانت متغيرات ما بعد الحرب الباردة دفعت إلى القيام ببعض الإصلاحات في المغرب، فإن الفاعلين الدوليين لم يظهروا الحماس نفسه كما في حالة بلدان أوروبا الشرقية، وكانت مطالباتهم بإياه بالإصلاح تكتيكية، ولم تعكس رؤية إستراتيجية. كان لذلك كله أثر في منحه هامشاً للتحكم في عرضه الذي قدّمه للمعارضة، واختزاله في انفتاح محدود تحكمه معادلة الاستقرار والإصلاح المتدرج والمتحكّم فيه.

28 نشير هنا إلى المؤتمر الأورومتوسطي الذي عُقد في برشلونة في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، وأكد ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، انظر:

Commission Européenne, "Déclaration de Barcelonne et programme de travail (Barcelone, 27 et 28 novembre 1995)," CVCE Website (1995), pp. 2-3, accessed on 21/3/2019, at: <https://bit.ly/2YcQzRh>;

وانظر أيضاً: آنا إيشاغوي ومانويل مانريكي، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه شمال أفريقيا، أي دور لإسبانيا؟" (بالإسبانية) منشورة في السلسلة التي تصدرها مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي FRIDE في مدريد، العدد 83 (تموز/ يوليو 2012):

Ana Echagü y Manuel Manrique, "Las Políticas de la Unión Europea hacia el Norte de África: ¿Cuál debe ser el papel de España?" FRIDE, *Policy Brief*, no. 83 (Julio 2012), pp. 1-6; M. Simon Sutour et al., "La Politique méditerranéenne de l'Union européenne après le printemps arabe: Les cas du Maroc et de la Tunisie," SÉNAT, *Rapport d'information*, no. 100 (2013-2014), p. 8, accessed on 19/3/2019, at: <https://goo.gl/oULyy3>

29 Cavatorta, p. 564.

30 بشارة، ص 9-10.

31 صادق حجال، "تأثير العوامل الخارجية على عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك العربي لعام 2011"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 7 (شباط/ فبراير 2018)، ص 105-103.

32 انظر نص هذا الخطاب في: البوابة الوطنية للمغرب، "الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة حول مشروع الدستور الجديد"، 2013/3/26، شوهد في 2018/4/12، في: <https://goo.gl/6QyPts>

33 Saidi Azbeg, p. 67;

محمد كولفرني، "الربيع العربي والإصلاح الدستوري في المغرب"، سياسات عربية، العدد 22 (أيلول/ سبتمبر 2016)، ص 44.

34 كولفرني، ص 44.

إقليمياً، مثل الربيع العربي تحدياً إستراتيجياً بالنسبة إلى دول الخليج التي انشغلت بتحولاته. ففي ذروة الحراك الشعبي تداولت قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الرياض في أيار/ مايو 2011، مشروع انضمام المغرب والأردن إلى المجلس⁽⁴⁰⁾، بكل ما حمله ذلك من دلالات. ولا شك في أن ما تردّد، حينها، من دعوة هذين البلدين إلى الانضمام إلى المنظومة الخليجية، كان بغاية دعم الملكيات العربية. وحظيت الإصلاحات الدستورية في المغرب بترحيب خليجي، واعتُبرت "إنجازاً كبيراً جداً، وستوسّع من مجال الديمقراطية في المملكة"⁽⁴¹⁾. عكس هذا الترحيب دعماً واضحاً للنظام الذي نجح في الخروج من منعرج الربيع العربي بأقل الأضرار، ومن جهة أخرى حرص دول الخليج، لا سيما السعودية والإمارات، على احتواء المد الثوري الذي اجتاحت المنطقة والحفاظ على تأثيرهما السياسي ومراعاة مصالحهما⁽⁴²⁾.

من هنا، فتعديل الوثيقة الدستورية⁽⁴³⁾، وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وتصدّر حزب العدالة والتنمية الإسلامي نتائجها، وتكليف أمينه العام، آنذاك، عبد الإله بنكيران بتشكيل الحكومة، عوامل مثّلت، في مجموعها، أبرز مخرجات الحراك العربي في المغرب. بيد أن هذه المخرجات، على ما لها من أهمية في ضخّ دماء جديدة في السياسة المغربية، لم تفض إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية، وإحداث توازنات جديدة ترّجح إمكانية التحول نحو الديمقراطية. ولم يستطع هذا الحراك اختراق السلطوية المغربية التي بقيت متحكّمة في الأحداث، ولا سيما فيما يتعلق بطريقة اعتماد الإصلاح الدستوري⁽⁴⁴⁾.

لقد جاء هذا الإصلاح ببعض المستجدات، لكنّ الوقائع أثبتت أن رفع منسوب اللبلة على المستوى الدستوري الشكلي لم يواكبه ميزان قوى جديد، وظل هامش المبادرة أمام الأحزاب ضيقاً لا يسمح

فإن التسارع الدراماتيكي للأحداث دفعه إلى القيام بخطة استباقية تسحب البساط من تحت حركة 20 فبراير، باعتبارها نسخة مغربية من "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة"⁽³⁵⁾، وخارج المواضعات المألوفة لتوزيع السلطة والثروة في المنطقة.

على الصعيد الدولي، حظيت خطوة النظام بترحيب واسع. فرحبت الخارجية الأمريكية بإعلان الملك محمد السادس "إجراء إصلاحات دستورية وقضائية وسياسية"، وأثنت على ما تحقّق، في عهده، من "إنجازات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"، وشدّدت على تقديرها للمغرب باعتباره شريكاً إستراتيجياً رئيساً، واستعداد الولايات المتحدة للعمل مع الحكومة والشعب المغربيين على تحقيق تطلعاتهما الديمقراطية⁽³⁶⁾.

بيد أن اللافت في بيانها تلك الفقرة التي تحدثت عن دعم الولايات المتحدة "لتطلعات الشعب المغربي في جهوده لتعزيز حكم القانون، والسمو بمعايير حقوق الإنسان، والترويج للحكم الرشيد، والعمل على إجراء إصلاحات دستورية على المدى الطويل"⁽³⁷⁾. يتعلق الأمر بحرص الإدارة الأمريكية على ترك هامش للمناورة في ظل تسارع الأحداث، وعدم وضوح الرؤية في لحظة تاريخية فارقة، بدا فيها كل شيء ممكناً بعد سقوط النظامين التونسي والمصري. فبقدر انشغال هذه الإدارة بدعم خطوة العاهل المغربي، كان انشغالها بتزك المجال مفتوحاً أمام أي احتمال آخر، في أفق الحفاظ على مصالحها في بلد تعتبره حليفاً تقليدياً لها. ولذلك، فإن هذه الفقرة، التي تبدو مغالطة أميركية صريحة للحراك المغربي، تعكس انشغال واشنطن، آنذاك، بتصاعد وتيرة الاحتجاجات في البلدان العربية التي تحكمها أنظمة موالية لها، بحيث ظل احتمال سقوط هذه الأنظمة أمراً وارداً في أي لحظة⁽³⁸⁾.

رحّب الاتحاد الأوروبي "بالإصلاحات الدستورية التي وعد بها الملك، واعتبرها تستجيب للتطلعات المشروعة للشعب المغربي، وتسير في الاتجاه الذي كان يطالب به من أجل تعزيز العلاقات بين بروكسل والرباط"⁽³⁹⁾. كما حرص الاتحاد على إظهار وقائع الربيع المغربي على أنها ترجمة لتوصياته السابقة المتعلقة بالمغرب، أو بمعنى أصحّ أراد أن يظهر كأنه يساند الحراك الشعبي، رغم تقاطع موقف الاتحاد مع الموقف الأميركي بشأن ما يكتسبه المغرب من أهمية إستراتيجية.

40 انظر: "تقرير إخباري: قرار انضمام الأردن والمغرب لمجلس التعاون يثير تساؤلات عن جدواه في هذا التوقيت"، موقع Arabic People، 2011/5/16، شوهد في 2018/4/23، في: <https://goo.gl/hb2xLQ>

41 انظر: تصريح عبد الله بن جمعة الشبلي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون في تقرير وكالة المغرب العربي للأنباء: "مسؤولون خليجيون: نجاح الاستفتاء الدستوري يعكس الاستقرار السياسي بالمغرب"، جريدة الصحراء المغربية، 2011/7/19، شوهد في 2018/4/14، في: <https://goo.gl/1KB59k>

42 انظر: أنا إيشاغوي، "دور الفاعلين الخارجيين في المسارات الانتقالية العربية" (بالإسبانية)، منشورة في السلسلة التي تصدرها مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي FRIDE في مدريد:

Ana Echagüe, "El papel de los actores externos en las transiciones árabes," FRIDE, *Policy Brief*, no. 79 (Abril 2012), p. 3.

43 "ظهير شريف رقم 1.11.91، صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور"، الجريدة الرسمية، العدد 5964 مكرر (30 تموز/ يوليو 2011)، ص 3600-3627.

44 طالبت حركة 20 فبراير منذ البداية، بوضع دستور من خلال جمعية تأسيسية منتخبة، إلا أن الملك كان واضحاً في خطاب 9 آذار/ مارس 2011، حين أعلن عن تكليفه لجنة استشارية بوضع الدستور الجديد. ضمت هذه اللجنة مجموعة من الكفاءات العلمية والقانونية والحقوقية، الأمر الذي يشكّل بديلاً لغياب المشروعية الديمقراطية الناتج من تعيين أعضائها. انظر: كولفري، ص 46.

35 بشارة، ص 29.

36 "واشنطن: ملك المغرب يقود تغييراً عميقاً في المنطقة"، هسبريس، 2011/3/13، شوهد في 2018/4/13، في: <https://goo.gl/tgqMsa>

37 المرجع نفسه.

38 حجال، ص 116.

39 "واشنطن: ملك المغرب يقود تغييراً عميقاً في المنطقة".

الفاعلين الخارجيين لقضايا الديمقراطية. فلم يكن استغناء القصر عن عبد الرحمن اليوسفي الذي قاد هذه الحكومة، والاستعاضة عنه بوزير أول غير مُنتمٍ عقب الانتخابات التشريعية التي جرت في 27 أيلول/ سبتمبر 2002، إلا توظيفاً للتحويلات التي طرأت على النظام الدولي بعد هذه الهجمات، وبالنتيجة إعادة تشكيل النظام المغربي بالحد من "نزوعه الليبرالي" وإنعاش نواته السلطوية.

لقد وضعت هذه الانتخابات المغرب على درب ما يعرف بالديمقراطيات الانتخابية أو الأنظمة السلطوية الانتخابية⁽⁴⁷⁾، إلا أن تصدّر قضايا الإرهاب والأمن أجدت الفاعلين الدوليين بعد هذه الهجمات جعل القصر أقل حماسة لاستمرار اليوسفي على رأس الحكومة، ولا سيما أن هذه الانتخابات أشرت على صعود الإسلام السياسي المعتدل؛ الأمر الذي بدأ يطرح تحدياً على الفاعلين في الداخل والخارج. ولذلك لم تلق إزاحة اليوسفي معارضة الإدارة الأميركية التي كان يحكمها الجمهوريون المنشغلون بإعادة بناء الإستراتيجية الأميركية في المنطقة عقب هذه الأحداث.

أصبح المغرب، بعد هذه الأحداث، في قلب الإستراتيجية الأميركية المتعلقة بمكافحة الإرهاب؛ وهو ما جعل النظام يتفاعل مع ذلك عبر مداخل متعددة، أبرزها تصديق الاتفاقيات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب⁽⁴⁸⁾، والانكباب على إعداد مشروع قانون مكافحة الإرهاب. وسيكون للأحداث التي عرفتها مدينة الدار البيضاء، بتاريخ 16 أيار/ مايو 2003، دور في تسريع تصديق البرلمان هذا المشروع⁽⁴⁹⁾. وساعدت هذه الأحداث على الانتقال إلى طور جديد في إدراك الفاعلين، في الداخل، للواقع الدولي الجديد الذي أفرزته هجمات 11 سبتمبر؛ الأمر الذي ساهم في تقييد الحقوق والحريات⁽⁵⁰⁾. ولا شك في أن انخراط النظام في التحالف الدولي للحرب على الإرهاب، بعد هجمات 11 سبتمبر و16 أيار/ مايو، منحه مبرراً موضوعياً لإعادة توزيع الأدوار داخل الحقل السياسي بالحد من اللبرلة التي جاء بها سياق ما بعد نهاية الحرب الباردة.

إن هذه المتغيرات صبّت في مصلحة النظام، إلا أنه لم يخلق القوس الذي فتحه مع بداية التسعينيات؛ فاستمر في إعطاء الانطباع بأنه ماضٍ في تحوله نحو الديمقراطية، من خلال مؤشرات، مثل

47 سورنسن، ص 97-101.

48 تشير هنا إلى تصديق المغرب، في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2001، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، انظر: "ظهر شريف رقم 1.99.240 صادر في 6 من رمضان 1422 (22 نوفمبر 2001) بنشر الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة بالقاهرة في 22 أبريل 1998"، الجريدة الرسمية، العدد 4992 (4 نيسان/ أبريل 2002)، ص 790-815.

49 "ظهر شريف رقم 1.03.140 صادر في 26 من ربيع الأول 1424 (28 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب"، الجريدة الرسمية، العدد 5112 (29 أيار/ مايو 2003) ص 1755-1759.

بالتأثير في آليات اشتغال النظام، وإنجاز ديمقراطية حقيقية تذيب جليد السلطوية المترسب في مفاصل الدولة المغربية. فالإقتصار على إصلاح متحكّم فيه ترجم عدم استعداد هذا النظام تحمّل تكلفة رفع منسوب اللبرلة، بسبب ما قد يترتب على ذلك من تشكيل بيئة داخلية أكثر استجابة لاستيعاب المتغيرات الدولية.

”

جاء الإصلاح ببعض المستجدات، لكن الوقائع أثبتت أن رفع منسوب اللبرلة على المستوى الدستوري الشكلي لم يواكبه ميزان قوى جديد، وظل هامش المبادرة أمام الأحزاب ضيقاً لا يسمح بالتأثير في آليات اشتغال النظام، وإنجاز ديمقراطية حقيقية تذيب جليد السلطوية المترسب في مفاصل الدولة المغربية

”

3. العائد السياسي للعدوى المعكوسة

إذا كانت عدوى الديمقراطية قد استطاعت أن تصل إلى السياسة المغربية في فرصتين اثنتين ضمن ما يسميه هانتجتون عدوى الديمقراطية⁽⁴⁵⁾، فإن حدثين آخرين سيندرجان في سياق إنتاج هذه العدوى، لكن بطريقة معكوسة من خلال تأثيرهما السلبي في قوة الدفع الداخلية. يتعلق الأمر بهجمات 11 سبتمبر، وانتكاسة الثورات العربية بعد 2013؛ الأمر الذي سمح للنظام باستخلاص العائد السياسي لهذين الحدثين، وتوظيفه بما يوافق إستراتيجيته المحافظة.

أبدى هذا النظام، منذ بداية الألفية الجديدة، قدرة ملحوظة على إحداث تغيير سياسي، لكن مع التحكم فيه وتوجيه منجزاته. وما كان لهذه الدينامية أن تفرز بعض امتداداتها، لولا التحول النسبي الذي طرأ على سياسة القوى الدولية الكبرى إزاء البلدان العربية، من خلال إيلائها توسيع هوامش اللبرلة السياسية فيها أهمية أكبر⁽⁴⁶⁾.

جعلت هجمات 11 سبتمبر هذه القوى تُعيد جدولة أولوياتها الخارجية. ومن ثمّ، فالانتكاسة التي عرفها الحقل السياسي المغربي آنذاك، رغم أنها تظل رهينتهً لحدود التحول الذي جسده حكومة التناوب التي قادها اليسار الإصلاحي ما بين سنتي 1998 و2002، فإنها تبقى على صلة بارتدادات هذه الهجمات، وتأثيرها في رؤية

45 هانتجتون، ص 168-175.

46 Schmitter, p. 31.

إشكالية التحول الديمقراطي في المغرب في علاقتها بالعوامل الخارجية. فمن ناحية، كشفت هذه الأزمة ضعف الفاعلين في الداخل، وعجزهم عن بناء سياق داخلي يستوعب إكراهات هذا التحول، ومن ناحية أخرى، أظهرت لامبالاة الفاعلين في الخارج، حيث لم يتم تسجيل أي رد فعل دولي طوال مدة هذه الأزمة.

لم يكن الانسداد الذي عرفه الحقل السياسي شهوياً متواصلة مطروحاً على أجندة الفاعلين الدوليين، رغم أهمية المغرب في المعادلات الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي والساحل. ولم يتدخل هؤلاء طوال فترة المخاض المذكورة لمساعدة نظرائهم في الداخل على صياغة أرضية مشتركة، تكون منطلقاً لإعادة بناء التوافقات داخل الحقل السياسي، بما يَكُنَّ عبد الإله بنكيران من تشكيل حكومته الثانية، ويحدّ من ارتدادات الانقلاب العسكري الذي شهدته مصر⁽⁵⁸⁾، وهو الانقلاب الذي مثّل جزءاً من سياق إقليمي أسهم في تقويض التوازنات السياسية الهشة التي شهدتها المغرب عقب الحراك العربي؛ الأمر الذي أدى إلى انتعاش الخطاب السلطوي من جديد.

لم تكن هناك ضغوط خارجية بشأن الجدولة الزمنية للتحول الديمقراطي الذي يُفترض أن العرض الذي قدّمه النظام في عام 2011 يتضمنه؛ الأمر الذي جعل هذا التحول هشاً، وغير واضح ومفتقداً الفاعلية المؤسسية المطلوبة. وفي الوسع القول إن الانتكاسة التي مُنيت بها معظم ثورات الربيع العربي بعد عام 2013 ساعدت على خلق بيئة معادية لمسار الديمقراطية في المغرب. فعوض أن تفضي هذه الثورات إلى نشر قيم التوافق بين الفاعلين المعنيين بقضايا التحول الديمقراطي، تحولت إلى سبب للاحتراب الأهلي⁽⁵⁹⁾، ولا شك في أن ذلك اعتُبر بالنسبة إلى النظام عائداً سياسياً عمل، ولا يزال، على استخلاصه ضمن إستراتيجيته للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

58 مع أنه لا علاقة مباشرة بين الانقلاب العسكري في مصر، ومخاض تشكيل الحكومة بعد انتخابات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2016، لكن ذلك لا يمنع من القول إن الانقلاب قابله بعض مكونات الطبقة السياسية برفض لافت، على الأقل بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية الإسلامي، حيث لم يتردد بعض قياديه، أثناء لقائهم السفير المصري بالرباط، من توصيف ما حدث في مصر يوم 3 تموز/ يوليو 2013 بالانقلاب العسكري. وفي السياق ذاته دانت شبيبة الحزب الإسلامي الانقلاب ووصفته بالاعتقال الحقيقي للديمقراطية، كما دانت موقف حزب الأصالة والمعاصرة، القريب من السلطة، والذي اعتبرته مسانداً للانقلاب، انظر: "إسلاميو المغرب للسفير المصري: ما وقع في مصر انقلاب عسكري"، موقع مغرس، شوهده في 2018/7/30، في: <https://goo.gl/4SNqWn>؛ حسن حمورو، "شبيبة بنكيران تحذر 'البام' من نقل مفردات 'انقلاب' مصر للمغرب"، هسبريس، 2013/7/17، شوهده في 2018/7/29، في: <https://goo.gl/GWmGDG>

إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة⁽⁵¹⁾ التي مكّنته من عائد سياسي مهم، واعتُبر ذلك، حينها، مؤشراً على طور جديد في استيعاب بعض متطلبات التحول الديمقراطي المتعارف عليها عالمياً، رغم أن التحولات اللاحقة أثبتت أن ذلك لم يكن له دور في الحد من صلابة السلطوية المغربية.

أشّر حدث مفصلي آخر على هذه العدوى المعكوسة؛ فقد مثّل فوز الإسلاميين بالانتخابات الرئاسية المصرية في عام 2012 تحدياً إقليمياً كبيراً، خصوصاً بالنسبة إلى دول الخليج، وعلى رأسها النظام السعودي الذي وقّر دعماً مادياً واقتصادياً ودبلوماسياً لقوى الثورة المضادة في المنطقة من أجل وقف صعود الإسلام السياسي الديمقراطي في المنطقة⁽⁵²⁾. وجاء الانقلاب العسكري في مصر في 3 تموز/ يوليو 2013 ليتوج الانتكاسة التي مُنيت بها الثورات العربية، ويكشف أن الفاعلين الخارجيين غير معنيين بتقديم الدعم الكافي لبلدان الربيع العربي، على غرار ما تم تقديمه لبلدان أوروبا الشرقية ومكّنها، من ثم، من تسريع وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية⁽⁵³⁾. كما أن الترويج لفكرة أن الحراك العربي ليس إلا وسيلة لزعة استقرار المنطقة وبثّ الفوضى⁽⁵⁴⁾، كان له بالغ الأثر في تشكيل بيئة إقليمية حاضنة للتراجعات التي عرفتها السياسة المغربية على أكثر من صعيد.

شكّلت هذه المتغيرات مورداً بالنسبة إلى النظام لإعادة جدولة الأولويات في ضوء نتائج الانتخابات الجماعية والجهوية⁽⁵⁵⁾ والتشريعية⁽⁵⁶⁾. وفي وقت كان يُنتظر أن تُفضي هذه الاستحقاقات إلى تعميق الاختيار الديمقراطي الذي نصّ عليه الدستور الجديد، جاءت أزمة مخاض تشكيل الحكومة (البلوكاج)⁽⁵⁷⁾ لتعيد إلى الواجهة

51 "ظهر شريف رقم 1.04.42 صادر في 19 من صفر 1425 (10 أبريل 2004) بالمصادقة على النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة"، الجريدة الرسمية، العدد 5203 (12 نيسان/ أبريل 2004)، ص 1639-1643.

55 جرت هذه الانتخابات في 4 أيلول/ سبتمبر 2015، وتميزت بصعود لافت لحزب العدالة والتنمية خاصة في المدن والحوضر الكبرى، ففي الانتخابات الجماعية حل ثالثاً بحصوله على 5021 مقعداً (بنسبة 15.94 في المئة)، وفي الانتخابات الجهوية، حلّ الأول بـ 174 مقعداً (بنسبة 25.67 في المئة)، أما في انتخابات مجالس العمالات والأقاليم، فقد حلّ ثانياً بـ 219 مقعداً (بنسبة 16.04 في المئة). لمزيد من التفاصيل حول هذه الانتخابات، انظر: "النتائج المتعلقة بالانتخابات التشريعية لاعتراع يوم 7 أكتوبر 2016"، موقع وزارة الداخلية المغربية، شوهده في 2018/5/12، في: <https://goo.gl/iFTGxD>

56 جرت هذه الانتخابات في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2016، وتصدرها حزب العدالة والتنمية بـ 125 مقعداً (بنسبة 31.65 في المئة)، انظر: المرجع نفسه.

57 بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2016، عين الملك محمد السادس عبد الإله بنكيران مجدداً على رأس الحكومة، وكلفه بتشكيلها، وقد باءت كل محاولات بنكيران لتشكيل الحكومة بالفشل، وفي 15 آذار/ مارس 2017 أصدر الديوان الملكي بلاغاً يعفي فيه بنكيران، ويعين بدلاً منه سعد الدين العثماني رئيساً للحكومة.

والوكالة الأميركية للتنمية الدولية⁽⁶³⁾. وعلى الرغم من اندراج المغرب ضمن هذه الإستراتيجية، فإن الوضع كان مختلفاً، إلى حد ما، بالنسبة إليه. فإضافة إلى كونه لم يهدد قط المصالح الأميركية⁽⁶⁴⁾، فإن السياق السياسي المغربي يبقى أقل خطورة من معظم البلدان العربية الأخرى التي تتدخل فيها الولايات المتحدة ضمن برامج تعزيز الديمقراطية⁽⁶⁵⁾، بسبب حرص النظام على الحفاظ على حد أدنى من اللبرلة الموجهة. وظلت الحالة المغربية بعيدة عن خيار التدخل المباشر، الذي غدا عنواناً للإستراتيجية الأميركية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي ساعدت على صعود المحافظين الجدد الذين انبروا لمحاربة الإرهاب، ونشر الديمقراطية، وتغيير أنظمة الحكم بالقوة كما حدث في أفغانستان والعراق.

ظلت الولايات المتحدة تنظر بإيجابية إلى الإصلاحات التي باشرها النظام المغربي، وتعتبرها جريئة⁽⁶⁶⁾. وحتى حينما كانت هذه الإصلاحات تنتكس، فإن ذلك لم يكن يلقي معارضة منها، ولا سيما خلال فترة حكم الجمهوريين الذين يؤمنون بأهمية الاستقرار في المنطقة العربية، على اعتبار أن المساعدة على التحول نحو الديمقراطية قد تؤدي إلى حالة من الفوضى يصعب التحكم فيها، بما يشكّله ذلك من تهديد للمصالح الأميركية.

حظي النظام المغربي، عقب أحداث 11 سبتمبر، بموقع لافت في البرنامج الأميركي للمساعدة على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في الوطن العربي⁽⁶⁷⁾، وأثنت الإدارة الأميركية على ما يقوم به من إصلاحات⁽⁶⁸⁾. هذا الثناء وإن بدا، من ناحية، مجاملة أميركية للسلطوية المغربية، إلا أن البعض رأى فيه التزاماً أميركياً بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب، وترك أمر تطوير الحقل السياسي للفاعلين في الداخل⁽⁶⁹⁾، وإن كان ذلك لا يتطابق مع السياسة الخارجية لواشنطن، التي تقوم على الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، وهو ما يفرض عليها التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد أو ذاك.

وبالنظر إلى أن هذه المصالح أضحت محكومة بالبعد الأمني والاستخباراتي عقب أحداث 11 سبتمبر، فقد حظي المغرب بأهمية

63 سورنسن، ص 122.

64 أوتواي ورايلي، ص 25.

65 المرجع نفسه.

66 Marina Ottaway, "Promoting Democracy in the Middle East, the Problem of U.S. Credibility," Carnegie Endowment, *Working Papers*, no. 35 (March 2003), p. 15.67 اندرج هذا البرنامج في سياق "مبادرة من أجل شراكة أميركية شرق متوسطة"، موقع مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية، شهود في 2018/5/12، في: <https://goo.gl/NjhJpg>

68 في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2002 أعلن وزير الخارجية الأميركي الأسبق، كولن باول، عن برنامج (مبلغ 29 مليون دولار) للمساعدة على القيام بهذه الإصلاحات والعمل على تحسين صورة الولايات المتحدة في البلدان العربية، انظر: المرجع نفسه، p. 15. Ottaway.

69 Ibid.

ثانياً: الفاعلون الدوليون: قراءة في الإستراتيجيات

طوال ثلاثة عقود لم يتوانَ الفاعلون الخارجيون في تعبئة مواردهم للتأثير في السياسة المغربية. إذ كان للمغرب حضور في أجنداتهم، باعتباره أحد مختبرات رصد مسارات اللبرلة في المنطقة، إلا أن ذلك لم يحفزهم على وضع خريطة طريق تؤطر هذه المسارات، وتدفع بها صوب مشروع للتحول الديمقراطي يهتدي بالتجارب المقارنة ويستفيد من إنجازاتها وانتكاساتها.

وسواء تعلّق الأمر بالولايات المتحدة، أو بالاتحاد الأوروبي، أو بالمؤسسات المانحة، فغياب هذه الخريطة يكاد يكون القاسم المشترك بين هذه القوى في رؤيتها للمغرب. وإذا كان من المسلم به أن ضغوط الفاعلين الخارجيين لا تكون مؤثرة إلا إذا منحها الفاعلون في الداخل دينامية معينة بالتفاعل الإيجابي معها⁽⁶⁰⁾، فالحالة المغربية لا تقدّم لنا عيّنة واضحة من هذه الضغوط، التي تصدر من رؤية تكتيكية للإصلاح السياسي، ولذلك فإنها تختلف من مرحلة إلى أخرى وفق السياق الدولي والإقليمي وأولويات القوى الكبرى. فما يبدو دعماً يقدّمه الفاعلون الخارجيون يبقى محكوماً بمصالحهم الإستراتيجية⁽⁶¹⁾.

ولذلك، فالدعم الذي يقدمه الغرب للنظام المغربي يندرج في هذا السياق، خاصة في ضوء نجاح هذا النظام في توفير الأمن والاستقرار في محيط مضطرب، وتحقيق نمو اقتصادي رغم ما واكب ذلك من اختلالات⁽⁶²⁾.

غير أن هذا الدعم لم يتضمن، يوماً، مشروعاً متكاملًا للمساعدة على التحول نحو الديمقراطية عبر تحفيز القوى الديمقراطية في الداخل. يكتسي بعض المبادرات التي تستهدف إشاعة قيم الديمقراطية أهمية، إلا أنها لا تدرج ضمن منظور واضح لتحويل اللبرلة المحدودة التي يعرفها المغرب إلى ديمقراطية صريحة. وتنبئنا التجارب المقارنة أن البرمجة الزمنية للتحول الديمقراطي تظل مسألة مركزية، وهو أمر غائب في حالة المغرب، فلا يُبدي الفاعلون الخارجيون اهتماماً بهذه البرمجة باعتبارها وسيلة لضخّ دماء جديدة في السياسة المغربية.

1. الولايات المتحدة:

الأمن قبل الديمقراطية

مع مطلع الثمانينيات، أطلقت الولايات المتحدة برنامجاً دولياً لترويج الديمقراطية، عبر مؤسسات أهمها الصندوق الوطني للديمقراطية،

60 Tolstrup, p. 3.

61 Echagüe, p. 3.

62 Ángel Llorente, "Justicia y democracia en Marruecos y en el mundo árabe: ¿una oportunidad para la UE?", Real Instituto Elcano, 16/6/2011, p. 2.

توجه أحياناً انتقادات إلى أوضاع حقوق الإنسان في المغرب من خلال التقارير السنوية التي تصدرها خارجيتها، فإن ذلك لم يندرج، يوماً، في سياق رؤية متكاملة لما يجب أن تكون عليه السياسة المغربية. ولم يسبق أن تبلورت هذه الانتقادات في موقف أميركي واضح قابل للتحوّل إلى عنصر ضغط فاعل، سواء فيما يتعلق بالشق الحقوقي أو بالشق السياسي.

”

خوّلت هذه البراغمية الأميركية النظام في المغرب أوراقاً جديدة في رؤيته لقضايا الإصلاح، أبرزها ورقة الإسلام السياسي المعتدل التي وظّفها عبر التحكم في منسوب الانفتاح الذي يعرفه، والحدّ من فاعلية المجتمع المدني؛ وبالنتيجة الالتفاف على أي إمكانية للتحوّل الديمقراطي

”

خوّلت هذه البراغمية الأميركية النظام أوراقاً جديدة في رؤيته لقضايا الإصلاح، أبرزها ورقة الإسلام السياسي المعتدل التي وظّفها عبر التحكم في منسوب الانفتاح الذي يعرفه، والحدّ من فاعلية المجتمع المدني؛ وبالنتيجة الالتفاف على أي إمكانية للتحوّل الديمقراطي. لقد استثمر النظام، جيّداً، المنظور التكتيكي للولايات المتحدة إزاء المسألة الديمقراطية، فهي، مثلاً، وإن كانت تركز على الانتخابات، فإن ذلك يقتصر فقط على المساعدة على صياغة برامج تتوخى تحسين المواطنين بأهمية الاستحقاقات الديمقراطية⁽⁷⁷⁾؛ ما يعني إفراغ هذه الاستحقاقات من حملتها الديمقراطية.

إضافة إلى ذلك، مثل المغرب أحد البلدان المستهدفة، في المنطقة، بالنسبة إلى المعهد الجمهوري الدولي IRI التابع للحزب الجمهوري، من خلال برامج مختلفة⁽⁷⁸⁾ استهدفت عدداً من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وانخرطت في مشاريع وأبحاث ترتبط بصناعة

77 نشير هنا إلى زيارة وفد من المعهد الجمهوري الدولي لمدينة مراكش في نيسان/ أبريل 2015، انظر: موقع صحيفة *Le Matin* المغربية:

"Marrakech: Une délégation de l'institut républicain international dans la cité ocre," *Le Matin*, 6/4/2015, accessed on 12/3/2018, at: <https://goo.gl/up67PU>

78 عمل هذا المعهد على إيجاد مكان له في السياسة المغربية منذ عام 2000، عبر برامج مختلفة لتعزيز الديمقراطية، وتطوير أداء الأحزاب السياسية والبلديات، وتنمية السياسات الاقتصادية، ودعم المرأة والقيادات الشابة، انظر:

"Morocco Overview: Morocco Program Summary," The International Republican Institute (IRI), 22/1/2010, accessed on 13/5/2018, at: <https://goo.gl/k2WN3m>

بالغة في الإستراتيجية الشرق أوسطية للإدارة الأميركية، باعتباره حليفاً أساسياً لها في المنطقة⁽⁷⁰⁾. وهي أهمية نابعة، من جهة، من موقعه الجغرافي الذي يمثل بالنسبة إلى هذه الإستراتيجية عمقاً حيوياً، ومن جهة أخرى من النفس "الاعتدالي" الذي يميز السياسة الخارجية المغربية إزاء قضايا الشرق الأوسط، خاصة قضية فلسطين، هذا فضلاً عن المبادلات التجارية بين البلدين التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 2006⁽⁷¹⁾.

من ثمّ، راهنت الإدارة الأميركية على المغرب ليؤدي دوراً سياسياً، ولا سيما في سياق مشروع الشرق الأوسط الكبير لنشر الحرية والديمقراطية الذي أطلقه جورج بوش الابن. لذلك لم تُبدِ إدارته انشغلاً بنواقص السياسة المغربية⁽⁷²⁾، ولا ملاحظة النظام في ديمقراطية مؤسساته، بقدر ما حرصت على تعزيز علاقتها به في ضوء انخراطه في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب. وفي المقابل، استطاع المغرب أن يحصل على دعم واشنطن لمبادرته من أجل "حكم ذاتي في الصحراء الغربية"⁽⁷³⁾؛ الأمر الذي يجعلنا إزاء اتفاق غير معلن بين الطرفين، لا تقع ديمقراطية هذا النظام ضمن أولوياته الرئيسة.

ويعتبر اتفاق التبادل الحر بين البلدين⁽⁷⁴⁾ أحد مظهرات الإستراتيجية الأميركية حيال الإصلاح السياسي في المغرب. فلم تُبدِ واشنطن أي اعتراض على حصر السلطة في دائرة الفاعلين المتدخلين في إقرار هذا الاتفاق، سواء أثناء المفاوضات أو خلال تصديقه⁽⁷⁵⁾، كما لم يتضمن الاتفاق أي إشارة إلى الوضع السياسي في المغرب⁽⁷⁶⁾. وهو الأمر الذي ترجم بوضوح رؤية الولايات المتحدة لدور المغرب ضمن تجاذبات توزيع القوة والنفوذ الأميركيين في المنطقة؛ وهو دور يجعل الإدارات الأميركية المتعاقبة تتجنب الخوض في كل ما له صلة بالتحوّل الديمقراطي في المغرب. وإذا كانت الولايات المتحدة

70 مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي المغربي (2006-2010)، التقرير التاسع (الرباط: منشورات مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2010)، ص 34.

71 في هذا الصدد بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين 1.4 مليار دولار في عام 2006، و2.3 مليار دولار في عام 2007، و2.4 مليار دولار في عام 2008، انظر: المرجع نفسه، ص 36.

72 أوتواوي ورايلي، ص 26.

73 التقرير الاستراتيجي المغربي، ص 35.

74 انطلقت المفاوضات بين الجانبين في 21 كانون الثاني/ يناير 2003، وفي 2 آذار/ مارس تم الإعلان عن صيغتها النهائية رسمياً في واشنطن، ودخلت حيز التنفيذ في فاتح كانون الثاني/ يناير 2006، تضمّن 22 فصلاً توزعت على المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والمالية والتعاونية، انظر: "اتفاق التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المغربية"، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، شوهدي، في: 19/3/2019، في: <https://goo.gl/ymcKSr>

75 في الوقت الذي عمل الطرف الأميركي على إشراك عدد كبير من الفاعلين أثناء المفاوضات، حرصت السلطة في المغرب على حصر المتدخلين في مسار المفاوضات، باستبعاد وتهميش البرلمان والأحزاب والنخب والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين، انظر: "اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا/ سنة البدء-2005: (هل) الاتفاقية تسعى لأمركة المغرب في إطار أمركة العالم؟"، موقع تنمية، 2012/8/10، شوهدي في: 5/15/2018، في: <https://goo.gl/A1qhQS>

76 Cavatorta, p. 567.

ومريحة للطرفين، وتحالف إستراتيجي يربط البلدين⁽⁸⁷⁾ يجعلان إدراج قضية الديمقراطية في المغرب على رأس جدول العلاقات الأميركية - المغربية خروجًا عن مقتضيات البراغماتية السياسية، باعتبارها المرجعية المؤطرة للسياسة الخارجية الأميركية.

يبدو واضحًا دعم واشنطن الخيارات الإصلاحية للنظام المغربي التي لا تعني، قطعًا، انخراطه في ديمقراطية حقيقية. وفي الوسع القول إن تعاون هذا النظام مع واشنطن في الحرب على الإرهاب، وعدم تهديد مصالحها، والاستقرار الذي يعرفه المغرب، والاندماج السلس للإسلاميين في الحقل السياسي، كلها عوامل تجعل الولايات المتحدة غير مضطرة إلى الضغط عليه لإنجاز إصلاح ديمقراطي شامل لمؤسساته.

أكثر من ذلك، صار لافتًا تواتر إشادة الإدارة الأميركية في الأعوام الأخيرة بأهمية الدور المغربي في محاربة الإرهاب والعنف الديني والتنظيمات الجهادية العابرة للحدود⁽⁸⁸⁾، وبالأخص فيما يرتبط بدور الاستخبارات المغربية في تعقب آثار المغاربة الذين انضموا إلى هذه التنظيمات في العراق وسورية وليبيا بعد عام 2011، وتفكيك عدد من الخلايا الإرهابية، فيما يُعتبر، وفق منظور واشنطن، التزامًا بالتعهدات الدولية بشأن محاربة الإرهاب⁽⁸⁹⁾، ومن ثم، اصطفاً إلى جانب إستراتيجيتها في هذا الباب. ولا مبالغة في القول إن المغرب أحد النماذج العربية التي تطرح، بحدّة، صدقية الولايات المتحدة في عملية الديمقراطية والإصلاح السياسي، والضبابية التي تلتف مواقفها في الغالب. فقد ساندت واشنطن النظام في الإصلاحات التي قام بها لمواجهة الحراك الشعبي بغاية الحفاظ على الاستقرار، والحيلولة دون حدوث اضطرابات تفضي إلى وصول المتطرفين الإسلاميين إلى السلطة. يتعلق الأمر، إذًا، بدعم تكتيكي تحكمه إستراتيجية الحفاظ على الأمن القومي الأميركي في المنطقة.

2. الاتحاد الأوروبي: الاقتصاد في خدمة السياسة

اضطلعت المجموعة الأوروبية بدور مهم في مساعدة بلدان أوروبا الشرقية على الانفتاح السياسي في نهاية الثمانينيات، بجعل الانضمام

87 انظر نص البيان الأميركي - المغربي الذي صدر عقب لقاء القمة الذي جمع الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما والعاقل المغربي محمد السادس في البيت الأبيض، انظر: البوابة الوطنية للمغرب، "نص البيان المشترك بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المغربية"، <https://goo.gl/pjaoPY>، شوهده في 2018/5/2، في: <https://goo.gl/pjaoPY>

88 *Country Reports on Terrorism 2015* (Washington, DC: Bureau of Counterterrorism and Countering Violent Extremism, 2016), p. 204.

Country Reports on Terrorism 2016 (Washington, DC: Bureau of Counterterrorism and Countering Violent Extremism, 2017), pp. 209-213.

89 *Country Reports on Terrorism 2015*, p. 204.

السياسات العمومية⁽⁷⁹⁾، وقياس الرأي العام، وقضايا النخب والإصلاح والمرأة والتنمية المحلية⁽⁸⁰⁾، إلا أن تأثيرها بقي محدودًا، رغم أهميتها. وكان لافتًا قيام هذا المعهد باستطلاعات رأي تتعلق بالعزوف الانتخابي والإصلاح، وقد اعتبر ذلك ضمن خطته لمساعدة الأحزاب على الرفع من أدائها والتغلب على المشكلات التي تواجهها في إقناع المواطنين ببرامجها⁽⁸¹⁾، إلا أن انشغاله بالإسلاميين سرعان ما برز لاحقًا على نحو ملحوظ⁽⁸²⁾، وهو الأمر الذي عكس حرص واشنطن المتزايد على إقامة علاقات جيدة مع حزب العدالة والتنمية الذي تنظر إليه باعتباره حزبًا معتدلاً ووازنًا في المشهد السياسي⁽⁸³⁾، وقادرًا على الاندماج في هياكل السلطة. من هنا، لا يُستبعد أن يكون أحد أسباب استمرار الحزب على رأس الحكومة منذ عام 2011 على "صلة ما" بهذه النظرة الأميركية الإيجابية إلى الحزب، بسبب قدرته على تعزيز الاستقرار السياسي بتوافق مع القصر.

ضمن هذا السياق، ندرك التفاعل الإيجابي لواشنطن حيال خطوات النظام في مواجهة الحراك الشعبي مع بداية عام 2011، فاعتبرت الخارجية الأميركية الإصلاحات التي أعلنها الملك محمد السادس في خطاب 9 آذار/ مارس "نموذجًا يُحتذى بالنسبة لباقي بلدان المنطقة"⁽⁸⁴⁾، كما رأت في الاستفتاء الدستوري الذي شهدته البلاد في فاتح تموز/ يوليو من السنة نفسها "خطوة مهمة في التنمية الديمقراطية الجارية في المغرب"⁽⁸⁵⁾. وعقب الانتخابات التشريعية التي شهدتها المغرب في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة ذاتها، صرحت وزيرة الخارجية الأميركية، آنذاك، هيلاري كلينتون بأن "تشديد الصرح الديمقراطي، لا يتوقف عند الانتهاء من فرز الأصوات [...] وأكدت استعداد الولايات المتحدة للعمل مع البرلمان الجديد والشعب المغربي، من أجل تدعيم دولة القانون وحقوق الإنسان، وتعزيز الشفافية والحكامة القائمة على أساس المساءلة، والعمل على إجراء إصلاحات ديمقراطية مستدامة"⁽⁸⁶⁾. يتعلق الأمر "بشراكة متينة

79 Ibid.

80 Ibid.

81 Ibid.

82 نشير هنا إلى استطلاع الرأي الذي أنجزه المعهد عشية الانتخابات التشريعية لسنة 2007، وهو الاستطلاع الذي تَوَقَّع فوز حزب العدالة والتنمية بـ 47 في المئة من الأصوات. لم يفز الحزب بهذه النسبة، لكن الاستطلاع وضعه في قلب النقاش السياسي المواكب لهذه الانتخابات، الأمر الذي حمل، حينها، دلالات سياسية، انظر:

Mohamed Jäabouk, "L'IRI quitte le Maroc," *Maghress*, 4/8/2011, accessed on 13/4/2018, at: <https://goo.gl/NWSzjZ>

83 أوتواوي ورايلي، ص 27.

84 "وزيرة الخارجية الأميركية تهنئ الشعب المغربي على نجاح الانتخابات التشريعية"، وكالة المغرب العربي للأنباء، 2011/11/27، شوهده في 2019/3/24، في: <https://bit.ly/2uVOMMI>

85 "واشنطن تشيد بالاستفتاء الدستوري وتهنئ الشعب المغربي"، ناظور 24، شوهده في <https://goo.gl/Gqi5uq>، في: 2018/4/12

86 "وزيرة الخارجية الأميركية تهنئ الشعب المغربي على نجاح الانتخابات التشريعية".

في قمة باريس في عام 2008⁽⁹⁶⁾، وباتت الحاجة ماسة إلى مداخل مغايرة تستوعب الارتجاج الذي أحدثته هذه الثورات.

لقد رحّب الاتحاد بتفاعل الملك محمد السادس مع حركة 20 فبراير⁽⁹⁷⁾، إلا أنه فضّل أن يتفاعل مع الربيع المغربي من خلال برامج عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁹⁸⁾. وفي هذا الإطار، أظهر اهتمامًا خاصًا بالمغرب تكريماً للوضع المتقدم الذي منحه في 13 تشرين الأول / أكتوبر 2008⁽⁹⁹⁾. ومثّلت المساعدات الإنسانية والبرامج السياسية أبرز أوجه هذا الاهتمام⁽¹⁰⁰⁾. فوَقَّع الطرفان الاتفاق الفلاحي بتاريخ 16 شباط / فبراير 2012⁽¹⁰¹⁾، بعد سنوات من المفاوضات. وكان المغرب ضمن البلدان العربية التي استفادت من برنامج "دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل" SPRING الذي انصبّ على وضع برامج اقتصادية واجتماعية مستعجلة ودعم المسارات الانتقالية⁽¹⁰²⁾. وحظي تحديث القضاء بدعم أوروبي واضح⁽¹⁰³⁾ استمر طوال الأعوام الفائتة⁽¹⁰⁴⁾. كما استفاد من منح وهبات لتعزيز الحكامة العمومية والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁰⁵⁾.

96 Llorente, p. 7.

97 في هذا الإطار، رُحِّبت وزيرة الخارجية الأوروبية، كاترين أشتون، بالإصلاحات الدستورية التي وعد بها الملك محمد السادس، متعهدة بتقديم كل المساعدة اللازمة للرباط، من أجل تطبيق هذه الإصلاحات واسعة النطاق، وهي إصلاحات تعكس تعهداً في سبيل مزيد من الديمقراطية في المغرب، انظر: "واشنطن: ملك المغرب يقود تغييراً عميقاً في المنطقة".

98 Echagüe, p. 2.

99 Sutour, p. 102 et ss.

100 Echagüe, p. 2.

101 "Règlement d'exécution (UE) N° 812 / 2012 de la commission du 12 sep 2012 portant modification du règlement (CE) n° 747 / 2001 du conseil en ce qui concerne les contingents tarifaires de l'Union pour certains produits agricoles et produits agricoles transformés originaires du Maroc," *Journal officiel des Communautés européennes*, vol. 247, no. 7 (2012), accessed on 28/4/2018, at: <https://goo.gl/YuiRFP>

102 Sutour, p. 12.

103 يتعلق الأمر بمشروع بلغ غلافه المالي حوالي (27 مليون يورو)، وانصبّ على تحسين أداء هذه المنظومة من خلال رقمنة 19 محكمة استئناف، و21 محكمة ابتدائية، فضلاً عن بناء وتجهيز مؤسسات لحفظ الأرشيف القضائي في بعض الجهات، ومركز للإعلام والتوثيق القضائي، انظر: Llorente, p. 4.

104 ساهم الاتحاد الأوروبي في إصلاح القضاء من خلال برنامج دعم إصلاح العدالة بغلاف مالي يناهز 75 مليون يورو، والذي تم توقيعه في كانون الأول / ديسمبر 2015 وبدأ تنفيذه الفعلي في فاتح شباط / فبراير 2018، ويهدف البرنامج إلى تحقيق أربعة أهداف إستراتيجية: دعم استقلال القضاء، وتحسين ظروف وآليات الولوج إلى العدالة، وتقوية الحماية القضائية للحقوق والحريات، ورفع فاعلية ونجاعة القضاء، انظر: "75.5 مليون أورو من الاتحاد الأوروبي لدعم القضاء"، *جريدة الصباح*، 2018/2/2، شوهد في 2018/2/26، في: <https://bit.ly/2Fk8k8A>

105 على سبيل المثال، تلقى المغرب بتاريخ 5 كانون الأول / ديسمبر 2013 هبة بمبلغ 1.86 مليار درهم لأجل تمويل برامج تخص "تحديث العمل العمومي - حكامه"، و"دعم التشغيل - المقاولات الصغرى والمتوسطة"، و"محو الأمية"، و"الاستشارة الفلاحية" انظر: وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، "الاتحاد الأوروبي يمنح المغرب هبة بقيمة 1,86 مليار درهم لتمويل أربعة برامج"، شوهد في 2018/5/12، في: <https://goo.gl/29dWRC>

إليها حافزاً لها كي تتحول نحو الديمقراطية⁽⁹⁰⁾. قد يبدو هذا الدور مرجعيةً تحكم سياسة أوروبا إزاء قضايا التحول الديمقراطي، خاصة حينما يرتبط ببلد مثل المغرب يحتل مكانة أساسية في سياسة الجوار الأوروبية. بيد أن الوقائع تكشف أن سياسة الاتحاد حتى إن اختلفت، في بعض أوجهها، عن نظيرتها الأميركية، فإنها تتسم بالرؤية البراغماتية نفسها. فالإتحاد لا يمتلك خارج أوروبا، وفي علاقته بالمغرب وباقي بلدان جنوب المتوسط، ما يسميه البعض، القوة التحويلية التي امتلكها في علاقته ببلدان أوروبا الشرقية⁽⁹¹⁾ التي ساعدها على التحول الديمقراطي.

من جهته، عمل النظام المغربي، منذ بداية التسعينيات، على توظيف ورقة الإصلاح السياسي لتعزيز شراكته مع أوروبا. تجلّى ذلك في اتفاق الشراكة الذي وقعه الطرفان في 26 شباط / فبراير 1996، ودخل حيز التنفيذ في فاتح آذار / مارس 2000⁽⁹²⁾. لقد نص هذا الاتفاق على أهمية الحوار السياسي للنهوض بقيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، إلا أن ذلك جاء في صيغة تعميمية تفتقد إلى الدقة والوضوح، وهو ما عبّر عن طبيعة الشراكة الأورومتوسطية التي تخدم مصالح أوروبا في سياق بحثها عن تحقيق التوازن الإستراتيجي في مواجهة الولايات المتحدة⁽⁹³⁾؛ الأمر الذي تقاطع مع رؤية النظام لهذه الشراكة، من خلال حثّه أوروبا على التركيز على الجانب الاقتصادي مدخلاً أساسياً لإنجاز التنمية الشاملة، وكسب رهانات الانخراط في الاقتصاد العالمي، والتبادل الحر لتسريع وتيرة النمو⁽⁹⁴⁾. ومن ثمّ، غدت هذه الورقة، بالنسبة إلى النظام، تكتيكاً مُلمّية إكراهات الاقتصاد والسياسة والهجرة والأمن ومكافحة الإرهاب في حوض المتوسط.

غير أن اندلاع الثورات العربية وضع الاتحاد أمام تحديات جديدة؛ فالرهان على الاستقرار على حساب التطلعات الديمقراطية للشعوب بدا أنه ليس بالإستراتيجية الناجعة دائماً⁽⁹⁵⁾، وأظهر أن الوقت حان لإعادة توجيه سياسة الاتحاد إزاء بلدان جنوب المتوسط، في ضوء تطوّر شعوبها إلى الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، فلم تُعدّ هناك حاجة إلى الرهان على "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي أحدث

90 هانتنتون، ص 158.

91 Nodia, p. 139.

92 "Décision du conseil et de la commission: Du 24 janvier 2000 relative à la conclusion de l'accord euro-méditerranéen entre les Communautés européennes et leurs États membres, d'une part, et le Royaume du Maroc, d'autre part (2000/204/CE, CECA)," *Journal officiel des Communautés européennes*, vol. 70, no. 1 (2000), accessed on 12/4/2018, at: <https://goo.gl/7St4sj>

93 التقرير الإستراتيجي المغربي، ص 64.

94 انظر: البوابة الوطنية للمغرب، "خطب صاحب الجلالة: خطاب العرش الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة لاعتلاء جلالته العرش"، 2013/3/25، شوهد في 2018/4/12، في: <https://goo.gl/rxeeMd>

95 Manrique, p. 6.

الأحزاب السياسية، وتقليص سلطات الملك، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة تفرز حكومة منسجمة بصلاحيات قوية.

كما لا يبدو مكرتراً لوضع الطبقة الوسطى في المغرب باعتبارها رافعة سوسيوولوجية وثقافية لهذا التحول. وحتى عندما ينخرط في دعم المجتمع المدني، فإن ذلك غالباً ما يستهدف المنظمات التي تتمركز في المدن والحوضر الكبرى، الأمر الذي يجعل دعم الأوروبيين المجتمع المدني في المغرب لا يتوافق مع الطلب المحلي؛ ما يُفضي إلى خلق منظمات لا علاقة لها بدعم الإصلاح⁽¹¹⁴⁾، بل تصبح، في أحيان كثيرة، عقبة أمامه بسبب عجزها عن تجديد بناها التنظيمية.

تعكس هذه البراغماتية الأوروبية، التي لا تقتصر على المغرب⁽¹¹⁵⁾، اهتمام الأوروبيين المتزايد بالفضاء الأورومتوسطي، لكنه اهتمام محكوم بالمصالح الاقتصادية والإستراتيجية. وإذا كان هناك حوار سياسي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، فإنه ينصبّ على الجانب المؤسسي والاستشاري والتقني الذي يفتقد الفاعلية اللازمة لإحداث تغيير في بنية السياسة المغربية.

إن التحول الديمقراطي في المغرب، بالنسبة إلى الاتحاد ليس أكثر من فتح الأسواق المغربية أمام المنتجات الأوروبية، وتحرير الاقتصاد في أفق إدماجه في الاقتصاد الأوروبي، وخلق فضاء اقتصادي مشترك⁽¹¹⁶⁾ تكون فيه الهيمنة لأوروبا. وبطبيعة الحال، فإن ذلك يجب أن يتم في ظل استقرار سياسي واجتماعي يجسده نظام لمبرل Libéralisé إلى حد ما، لكنه، قطعاً، ليس ديمقراطياً، لأن ذلك قد يقف حجر عثرة أمام مصالحها الاقتصادية في المغرب والمنطقة.

في ضوء ذلك، ندرك الدلالات الكامنة خلف بعض الخطوات التي قامت بها جهات أوروبية مختلفة، مثل إقدام الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي في 2 حزيران/يونيو 2011 على منح البرلمان المغربي صفة "شريك من أجل الديمقراطية"⁽¹¹⁷⁾، وهو ما تزامن مع وضع الدستور الجديد الذي لم تضعه جمعية تأسيسية منتخبة، كما تقضي بذلك الديمقراطية الغربية، بل لجنة عينها الملك. كما لم يتردد واضعو تقرير صادر عن لجنة الشؤون الأوروبية بمجلس الشيوخ الفرنسي، في القول إن المغرب تجاوز مرحلة التحول الديمقراطي في اتجاه ترسيخه، مستندين، في ذلك، إلى دسترة الحقوق والحريات،

وتكشف خطة العمل الجديدة (المغرب - الاتحاد الأوروبي: 2013-2017) التي تم توقيعها في 16 كانون الأول/ديسمبر 2013، جانباً من الاختلالات التي تعرفها الشراكة المغربية الأوروبية، ففي وقت يتم فيه التركيز على اندماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد الأوروبي، لا يحظى الجانب السياسي إلا بإشارة عابرة حول "تعميق التعاون السياسي وفقاً للأهداف العامة لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية"⁽¹⁰⁶⁾، ما يُكرّس أولوية الاقتصاد على السياسة في الإستراتيجية الأوروبية.

وسلكت الدول الأعضاء في الاتحاد المنحى نفسه، ففرنسا وبحكم شبكة مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية الواسعة مع المغرب⁽¹⁰⁷⁾ لم تتخلّ يوماً عن واقعيتها التي تحكم سياستها الخارجية⁽¹⁰⁸⁾؛ فالاستقرار في المغرب، لا يتأتى بالنسبة إليها إلا بدعم الملكية والقوى الاجتماعية المتحالفة معها، في ضوء تزايد المخاوف من تنامي قوة الإسلام السياسي، الأمر الذي يجعل النظام المغربي، بحكم مشروعته الدينية، الأدرّ على تحقيق الاستقرار وفقاً للرؤية الفرنسية. أما إسبانيا، التي انحازت منذ سنوات إلى خيار دعم الاستقرار في المنطقة العربية⁽¹⁰⁹⁾، فعملت على دعم المسارات الانتقالية العربية، وإن لم يتبلور ذلك في سياسة واضحة ومتماسكة⁽¹¹⁰⁾، بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعل "مصلحتها في جنوب المتوسط أكثر عرضة للتهديد من شركائها في شمال أوروبا"⁽¹¹¹⁾. وضمن هذا الأفق، انخرطت في برامج للإصلاح، خاصة في ظل امتلاكها تجربة واسعة في التعاون في مجال "الحكامة الديمقراطية"، بسبب إرثها في التعاطي مع إشكالات الانتقال الديمقراطي⁽¹¹²⁾. وبحكم أهمية استقرار المغرب بالنسبة إليها، فقد كان الأخير ضمن البلدان العربية التي استفادت من عدة مشاريع وبرامج إصلاحية إسبانية، أبرزها مشروع ADL لإصلاح القضاء⁽¹¹³⁾.

لا نعثر في الوثائق الأوروبية على ما يشير إلى ضغوط منتظمة، تتوخى التأثير في الفاعلين في المغرب من أجل وضع خطة محكمة لهذا التحول، بالتركيز على وثيقة دستورية تضعها هيئة تأسيسية، وتأهيل

106 "Recommandation N° 1 / 2013 du conseil d'association UE-MAROC du 16 décembre 2013 portant sur la mise en œuvre du plan d'action UE-Maroc dans le cadre de la PEV mettant en œuvre le statut avancé (2013-2017)," *Journal officiel de l'Union européenne*, vol. 352, no. 78 (2013), accessed on 22/4/2018, at: <https://goo.gl/htP3b7>

107 لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، انظر:

"Relations bilatérales," *France Diplomatie*, 22019/1/, accessed on 13/218/4/, at: <https://goo.gl/UFc4j1>

108 Cavatorta, p. 562.

109 Manrique, p. 2.

110 Ibid., p. 1.

111 Ibid., p. 4.

112 Llorente, p. 5.

113 Ibid., p. 6.

114 Echagüe, p.5.

115 تتجلى هذه البراغماتية في تعامل الاتحاد مع بلدان أوروبا الشرقية التي كانت تتطلع إلى الانضمام إليه، فهو، وإن اعترف بأوربويتها، فإنه يرفض وضع جدول زمني لانضمامها إليه، انظر: Nodia, p. 14.

116 Soutour, p. 13.

117 "Le Maroc, 'partenaire pour la démocratie' du Conseil de l'Europe," BFM TV, 21/6/2011, accessed on 12/4/2018, at: <https://goo.gl/QUvNKf>

وتقليص الإنفاق العمومي. واندراج هذا البرنامج ضمن الجيل الأول من نظام المعونة الدولية الذي اتسم بتجنب الخوض الصريح في قضايا الإصلاح السياسي⁽¹²¹⁾، والاكتفاء بالإصلاح الماكرو-اقتصادي من دون اعتبار لتكلفته الاجتماعية.

وطوال الثمانينيات، قامت الدولة بإصلاحات هيكلية، ما فتئت أن تعززت بتدابير ليبرالية أخرى (سياسة الخصخصة مثلاً)، ترجمت تفاعل الفاعلين في الداخل مع التقارير التي تصدرها هذه المؤسسات⁽¹²²⁾. وسرعان ما بدأ هذا البرنامج يفرز تناقضاته لاقتصره على الجوانب المالية والاقتصادية، دوماً اكتراث لما يتطلبه ذلك من إصلاح سياسي عميق يتجاوز جرعات الليبرالية المحدودة. بيد أن المتغيرات الدولية لنهاية الثمانينيات ألقّت بظلالها على علاقة المغرب بهذه المؤسسات التي صارت تأخذ بالمشروعية السياسية أداةً لتأطير علاقتها بالدول التي تطلب مساعدتها⁽¹²³⁾. وأضحى الحصول على هذه المساعدات رهيناً بمدى احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان⁽¹²⁴⁾. ووجد المغرب نفسه في مواجهة هذه المشروعية التي تعكس ما يعرف في أدبيات التحول الديمقراطي بإستراتيجية الضغط Leverage⁽¹²⁵⁾، حيث الحصول على القروض والمساعدات مشروط بتنفيذ إصلاحات سياسية وإدارية واسعة.

يتعلق الأمر بمأزق حقيقي واجهه "الاختيار الليبرالي" للدولة المغربية. وهو اختيار يفترض تكامل بعده الاقتصادي والسياسي؛ فلا يمكن فك الارتباط بين الأنظمة الديمقراطية والقابلة للمحاسبة، والأداء الجيد لمؤسساتها الاقتصادية. فالديمقراطية التي تتأسس على المشاركة تتطلب إعطاء دور أكبر للمنظمات المحلية والحكم الذاتي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك أنظمة قانونية فعالة يسهل الوصول إليها، وأسواق تنافسية، ومقاولة حرة ديناميكية⁽¹²⁶⁾. ولذلك أصبح من الصعب التوفيق، في الحالة المغربية، بين نظام سياسي مركزي ونظام اقتصادي ليبرالي في ضوء تطّح النظام إلى استخلاص عائد سياسي ومالي من علاقته بمؤسسات التمويل الدولي.

وإقرار التعددية الحزبية، واحتكار الملكية الدّين عبر إمارة المؤمنين، وقبول صعود الإسلاميين إلى السلطة بعد عام 2011، وحيوية المجتمع المدني⁽¹¹⁸⁾، هذا في وقت لم يتطرق التقرير إلى غياب الديمقراطية في وضع هذا الدستور، وضعف المشروعية الديمقراطية أمام تجذّر المشروعية التقليدية، وضعف مؤسسات الواسطة.

نستنتج أن السياسة الأوروبية إزاء المغرب براغماتية، تقودها هواجس اقتصادية وأمنية بالدرجة الأولى. ولذلك يحرص الاتحاد أن تكون الإصلاحات التي يقوم بها النظام، بين الحين والآخر، محكومة بسقف معين، بحيث تضمن حدّاً أدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتحوّل دون التمدد السياسي للإسلاميين تحت ذريعة الدفاع عن القيم الديمقراطية⁽¹¹⁹⁾، وتكرّس إسلاماً مغرباً معتدلاً ومقبولاً في الغرب، كل ذلك ضمن منظور للحفاظ على المصالح الأوروبية في المغرب. ومن هنا، لم يكن مستغرباً أن يلزم الاتحاد الصمت في محطات دالة جدّاً، أبرزها أزمة حراك الريف، ومخاض تشكيل الحكومة الذي أعقب انتخابات 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2016⁽¹²⁰⁾. هذا الصمت الدالّ لا يمكن أن يفسر إلا بافتراق موعد تجديد اتفاقية الصيد البحري بين الطرفين التي انتهت صلاحيتها في 14 تموز/ يوليو 2018، ما يعني حرص الأوروبيين على ألا يؤثر أي أمر، مهما كان، في مسار مفاوضاتهم مع الرباط بشأن تجديد الاتفاقية المذكورة.

3. المؤسسات المانحة: المشروعية الملتبسة

عرف الاقتصاد المغربي مع نهاية السبعينيات اختلالات كبرى، تظاهرات في عجز الموازنة العامة وارتفاع معدل المديونية، ما دفع النظام إلى طلب مساعدة المؤسسات المالية الدولية التي تحولت، منذ ذلك الحين، إلى متدخل في القرار الاقتصادي المغربي؛ فأصبح الحصول على قروضها رهيناً بتطبيق وصفاتها الليبرالية.

ابتداء من عام 1983، بدأ المغرب في تطبيق برنامج "التقويم الهيكلي" بتوصية من هذه المؤسسات، وارتكز على تخفيض العجز في الموازنة،

118 Sutour, pp. 32-33.

119 Ibid., p. 16.

120 نشير هنا إلى زيارة بعض ناشطي حراك الريف مقرّ البرلمان الأوروبي في 27 شباط/ فبراير 2018، ومطالبتهم بإيه بإيفاد لجنة خاصة لزيارة منطقة الريف، وزيارة معتقلي الحراك، كما انتقد بعضهم صمت الاتحاد عن التطرق إلى موضوع الحراك. وسيصبح الأمر دالاً أكثر بعد صمت الاتحاد إزاء الحكم الذي صدر على هؤلاء المعتقلين في 26 حزيران/ يونيو 2018 بأحكام بلغ بعضها 20 سنة نافذة، كما هو الشأن بالنسبة إلى قادة الحراك، انظر: محمد الراجي، "والد الزفرافي يدعو البرلمان الأوروبي إلى زيارة معتقلي 'حراك الريف'"، هسبريس، شوهده في 2018/4/13، في: <https://bit.ly/2MWIOcm>؛ عبد الإله شبل "في ليلة الحكم على الزفرافي: سنوات الرصاص تعود إلى الأذهان"، هسبريس، شوهده في 2018/7/12، في: <https://bit.ly/2HQOvbZ>.

121 سورنسن، ص 134؛

Cavatorta, p. 551.

122 كثيرًا ما عبّر الملك الراحل الحسن الثاني عن ميوله إلى الليبرالية الاقتصادية. في هذا الإطار، دعا البرلمان إلى عقد دورة استثنائية دليلاً على "جدية المغرب والتزامه أمام أصدقائه ومخاطبيه واتجاه المؤسسات الاقتصادية والمالية التي تضع في المغرب ثققتها وتوفر له سندها"، انظر: "توجيهات ملكية أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية لمجلس النواب: الأربعاء يوم 12 يناير 1988"، في: انبعاث أمة، ج 33 (الرباط: مطبوعات القصر الملكي، 1988)، ص 15.

123 عبد العزيز النويضي، "اشتراطية حقوق الإنسان: ربط المساعدة باحترام حقوق الإنسان في العلاقات بين الدول"، *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، العدد 18 (1999)، ص 11-12.

124 Diamond, p. 12.

125 Steven Livitsky & Lucan Way, "Internacional Linkage and Democratization," *Journal of Democracy*, vo. 16, no. 3 (July 2005), pp. 20-34.

126 مقتطف من التصريح المشترك للدول الأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية CAD في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1989، انظر: النويضي، ص 14.

والحريات⁽¹³⁰⁾، علماً أن المكتسبات النسبية التي حققها المغرب في هذا المجال لم تلتمح، بعد، بمشروع حقيقي للتحوّل الديمقراطي.

تجلّت هذه الاجتزائية في البرامج التي استفاد منها المغرب خلال الأعوام الأخيرة، وأبرزها مبادرة دوفيل Deauville، التي تم إطلاقها في 26 أيار/ مايو 2011 في اجتماع رؤساء الدول الثماني الكبرى G8، وتضمّنت شقين، أحدهما سياسي والآخر اقتصادي، واستهدفت دعم المسار الانتقالي في المنطقة⁽¹³¹⁾. وما يلفت الانتباه أن تركيزها في الشق السياسي على مكافحة الفساد والرشوة، والتزام الحكامة الجيدة، باعتبارها مسائل ضرورية للانتقال⁽¹³²⁾، ظل ضمن الإطار الإداري الصرف ولم يتجاوزته نحو رؤية سياسية متكاملة.

أظهرت هذه المبادرة أن الدول الثماني غير معنية بتحقيق الديمقراطية في المغرب، ولا سيما مع الانفتاح النسبي الذي يعرفه، والذي يُفترض أن يكون قوة دفع فعالة في اتجاه الديمقراطية. وظهر واضحاً أن ما يهتمها، في المنطقة العربية، إحلال الاستقرار الذي يساعد على الاستمرار في الإصلاح، وخلق مناصب شغل، وتوسيع دائرة المشاركة والحكامة، وإدماج الاقتصادات العربية المعنية في الأسواق التجارية الدولية⁽¹³³⁾. لم تنشغل هذه المبادرة بإقامة البنى المؤسساتية والقانونية الكفيلة بإعادة توزيع السلطة على نحو أكثر ديمقراطية، ولا بإنعاش الطبقة الوسطى ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما هي شرط رئيس للديمقراطية والتحديث.

إضافة إلى ذلك، لا تكثر المؤسسات المانحة للجانب المؤسسي/الديمقراطي الذي يُؤطر المساعدات والقروض التي يتوصّل بها المغرب، ولا تلجّ على أن تتم المفاوضات، ذات الصلة، عبر المؤسسات الرسمية، وعلى رأسها البرلمان، تجنباً لاستفراد السلطة بتدبير القرار وإقصاء الفاعلين الآخرين، مع ما يعنيه ذلك من فتح الباب أمام الفساد والمحسوبية للذين قد يشوبان هذه المساعدات والقروض. ولا تبدو هذه المؤسسات مهتمة بتشكيل مؤسسات مستقلة للمتابعة والتنفيذ والأجرأة والمحاسبة، ولا بالتوزيع المجالي والترابي

منذ مطلع التسعينيات، نجحت هذه المؤسسات في زيادة تكاليف السلطوية المغربية، بربطها بين حصول النظام على مساعداتها المالية وضرورة احترامه معايير الحكامة الجيدة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وإصلاح الإدارة. لكن هذا الربط لا يشير إلى أن هذه التدابير يجب أن تنتظم داخل إستراتيجية للتحوّل الديمقراطي. صحيح أن بعض تقارير هذه المؤسسات أحدث ارتجاجاً وصل إلى قمة هرم السلطة⁽¹²⁷⁾، إلا أن تأثيرها لم يمتد إلى مساءلة الخيارات غير الديمقراطية للنظام؛ ما يجعل مبدأ المشروطة السياسية الذي باتت تبنّاه هذه المؤسسات ملتبساً.

ويكاد يكون إقرار الحكامة الجيدة أبرز المطالب التي تشدّد عليها تقارير مؤسسات التمويل الدولي بشأن المغرب، ولا سيما تلك التي تتعلق باختلالات الإدارة العمومية⁽¹²⁸⁾. ولقد أجرت السلطة إصلاحات إدارية في هذا الصدد، إلا أن ذلك لم يكن ضمن إصلاح مؤسسي كامل ينفذ إلى البنية العميقة لمعادلة توزيع القوة والسلطة، بقدر ما كان وفق متطلبات الانفتاح السياسي المحدود. ولا نستغرب أن تعتبر هذه المؤسسات أن المغرب بدأ مسلسل التحوّل الديمقراطي منذ المراجعة الدستورية لعام 1992⁽¹²⁹⁾، علماً أننا لا نعثر في التجارب المقارنة على تحوّل ديمقراطي يمتد أكثر من ربع قرن. يعني ذلك أن نظام المعونة الدولية لا يختلف في إستراتيجيته عن القوى الكبرى. فهو مستعد لإدخال هذا النظام السلطوي أو ذاك إلى نادي الديمقراطيات العريقة، إذا كان ذلك يصبّ في اختيارات النظام الاقتصادي الدولي الذي يعرف هيمنة هذه القوى على مقدّرات البلدان النامية وثرواتها.

وبما أن اجتزاء الحكامة الجيدة غير ممكن لارتباطها بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن استمرار السلطوية المغربية في تغذية توتراتها وإعادة إنتاجها يجعل الحديث عن هذه الحكامة بلا جدوى، ومفتقداً إلى الاتساق الذي تتطلبه دينامية التحوّل الديمقراطي بما هو تجاوز حتمي لهذه السلطوية. ومن ثمّ، لا تستدعي المؤسسات المانحة السياسة المغربية ضمن رؤية متكاملة للتحوّل الديمقراطي، بقدر ما تستدعيها بطريقة مجتزأة، كإشادتها بما تحقّق في مجال الحقوق

130 في هذا الصدد يشير البنك الدولي إلى ما حققه المغرب خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة من تقدم، سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أو على مستوى الحريات الفردية والحقوق المدنية والسياسية، انظر: المرجع نفسه.

131 لمزيد من التفاصيل حول هذه المبادرة، انظر الوثيقة الصادرة عن مديرية الدراسات والتواصل والتعاون التابعة لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

Royaume du Maroc, Ministère de la fonction publique et de la Modernisation de l'administration, "Chronologie Des dates importantes du Partenariat de Deauville," Rabat, 4/12/2012, accessed on 19/3/2019, at: <https://goo.gl/h1y9iw>

132 Echagüe, p. 2.

133 "Fiche d'information: Action du G8 concernant le Partenariat de Deauville avec les pays arabes en transitions," accessed on 12/5/2018, at: <https://goo.gl/Gwvrze>

127 نشير هنا إلى التقرير الذي كان قد أصدره البنك الدولي في 21 حزيران/ يونيو 1995 حول التعليم والإدارة والاقتصاد يطلب من الملك الراحل الحسن الثاني، وفي الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس النواب، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الأولى بتاريخ 13 تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها، تحدّث عن بعض مضامين التقرير التي اعتبرها موجعة، لمزيد من التفاصيل انظر: "خطاب المغفور له جلاله الملك الحسن الثاني بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 1995-1996" موقع مجلس النواب المغربي، 1995/10/12، شوهد في 2018/5/3، في: <https://bit.ly/2CFLPKT>

128 البنك الدولي، "الحكم الجيد لأجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، نظرة عامة"، 2003، شوهد في 2019/3/21، في: <https://bit.ly/2HLLfi0>

129 جون بيير شوفور، المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، ملخص تحليلي (واشنطن: منشورات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2017)، ص 5.

نجد في وثائق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما يحيل إلى تقوية الطبقة الوسطى المغربية. بل على العكس من ذلك، تجتهد هاتان المؤسستان في تضييق الخناق على هذه الطبقة بتوصياتهما القاضية بتقليل الإنفاق العمومي في القطاعات الاجتماعية؛ ما يعني زيادة الضغوط عليها، وتقليل فرص الترقى الاجتماعي أمامها، والتصدي لطموحاتها السياسية.

خاتمة

بقدر ما ساعدت العوامل الخارجية على توسيع هامش اللبلة في الحقل السياسي المغربي، ساعدت كذلك على الحد منها، في ظل غياب الإرادة لدى الفاعلين في الداخل لإنضاجها وتطويرها. حدث ذلك في محطتين فاصلتين إبان ثلاثة عقود، الأولى مع نهاية الحرب الباردة، والثانية مع اندلاع الثورات العربية في نهاية عام 2010، وضعتا النظام المغربي أمام تحديات جمة أربكت حساباته، ودفعته إلى ضخ مزيد من اللبلة في مؤسساته، وفق إستراتيجيته الموجهة إلى تعبئة موارد جديدة تعزز شرعيته الخارجية، رغم أن لكل محطة سياقاتها.

”

بقدر ما ساعدت العوامل الخارجية على توسيع هامش اللبلة في الحقل السياسي المغربي، ساعدت كذلك على الحد منها، في ظل غياب الإرادة لدى الفاعلين في الداخل لإنضاجها وتطويرها

“

وفي وقت كان يُنتظر أن تساعد الموارد الخارجية الفاعلين، في الداخل، على تحويل هذه اللبلة إلى مشروع للتحويل الديمقراطي، لم تعمل إلا على الحد من امتداداتها داخل النسيج الاجتماعي، وكوّست قدرة النظام على ما يسميه البعض تحييد التأثير الخارجي⁽¹³⁹⁾، هذا من دون أن تُغفل الدور الذي كان للإصلاحات التي دأب هذا النظام في اتخاذها من حين إلى آخر، والتي غالبًا ما تمنحه موارد لتدبير المنعرجات المفاجئة، وهو ما ظهر واضحًا في تدبيره الرجة الثورية التي هزت المنطقة مع بداية عام 2011⁽¹⁴⁰⁾.

لم ينظر الفاعلون الدوليون إلى التحويل الديمقراطي في المغرب باعتباره خريطة طريق محكومة بسقف زمني محدد؛ الأمر الذي ترجم عدم

لهذه المساعدات، بما يُفضي إلى تنمية مجالية متوازنة. كما لا تعترض على احتكار السلطة والنخب التصرف في هذه المساعدات من دون اعتبار احتياجات الأرياف التي تعاني مشكلات ثقافية واقتصادية واجتماعية⁽¹³⁴⁾، وتتطلب تدخلًا عاجلاً لتدبيرها والحد من تداعياتها.

في معظم الوثائق التي أصدرتها المؤسسات المانحة بشأن المغرب، لا توجد رؤية واضحة تخص الحقل السياسي. فمثلًا، اعتبر البنك الدولي أن الدستور الجديد وآفاق إبرام اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي فرصتان تاريخيتان من أجل تطوير الاقتصاد والمجتمع المغربيين⁽¹³⁵⁾، لكنه لم يعرّج على أزمة السياسة المغربية ممثلة في ثقل موارد الشرعية التقليدية قياسًا على موارد الشرعية الديمقراطية. ففاعلية النص الدستوري، من وجهة نظر البنك الدولي، رهينة بمدى إسهامه في تطوير الاقتصاد؛ أي ربط الاقتصاد المغربي بالأسواق العالمية عبر تحرير الأسواق وخصخصة مؤسسات القطاع العام من دون اعتبار التكلفة الاجتماعية لذلك.

إنها مشروعية ملتبسة تحيل إلى أمط بناء الحقل السياسي وموقع بعض الفاعلين فيه، خاصة الإسلاميين، فكلما كان النظام قادرًا على إدماج هؤلاء وترويض تطلعاتهم السياسية، أمكن المؤسسات المانحة اجتراح مداخل وصيغ عملية للتعامل مع الحالة المغربية. بمعنى أن الأمر لا علاقة له بما يُعرف بإستراتيجية الربط التي تقوم على تقديم الدعم الاقتصادي للدول المتحوّلة إلى الديمقراطية حديثًا⁽¹³⁶⁾، بقدر علاقته بإعادة إنتاج السلطوية المغربية وفق شروط أكثر استجابة لإستراتيجية هذه المؤسسات التي تجسّد القوى المتحكمة في الاقتصاد الدولي. وحتى حينما تقرّر هذه الأخيرة منح المغرب مساعدات، فكثير منها يظلّ مجرد توصيات بلا تنفيذ، خاصة ما تعهد به صندوق النقد الدولي إبان الربيع العربي؛ الأمر الذي يجعل مثل هذا التعهد إعلانًا نبات أكثر منه التزامًا صريحًا، لأن معظم ما يتم تخصيصه من أموال يكون في شكل استثمارات أو قروض أكثر من كونه مساعدات⁽¹³⁷⁾.

إن فاعلية أي إصلاح سياسي رهينة بمدى قدرة الفاعلين في الداخل على تحقيق الاستقرار، الذي يساعد على استثمار عوامل أخرى لا تقل أهمية (الموقع الجغرافي للمغرب، وقربه من أوروبا، وجاذبيته للاستثمارات ... إلخ)، وهي عوامل تشكل ميزة تنافسية، بحسب هذه المؤسسات، تُحوّل المغرب للحاق بالركب الاقتصادي⁽¹³⁸⁾، الذي لا يعني غير الاندماج الكامل في حركة الأسواق الدولية. عدا ذلك، لا

134 Echagüe, p. 6.

135 شوفور، ص 43.

136 Livitsky & Way; Tolstrup.

137 Echagüe, p. 2

138 شوفور، ص 27.

139 Tolstrup, p. 5.

140 مؤذن، ص 144.

وإذا كان ضبط عملية التحول وتوجيهها يتطلبان خطة وبرنامجا تتفق عليهما أوسع قوى سياسية ممكنة⁽¹⁴⁶⁾، فإن الحالة المغربية تظل أبعد ما يكون عن ذلك، ليس فقط بسبب غياب الإرادة لدى الفاعلين في الداخل، ووجود مواقع محافظة داخل تركيبة الدولة والمجتمع، ولكن أيضا بسبب ما يكتسيه الاستقرار السياسي في المغرب من أهمية بالنسبة إلى الفاعلين في الخارج، وهو ما يُحوّل ديمقراطية هذا النظام إلى رهان تتجاذبه الإيرادات والمصالح. فإذا كان من غير الممكن بناء الديمقراطية أو ترسيخها، إلا بتغلب الفاعلين في الداخل على معضلاتها المختلفة، فمن غير الممكن، أيضا، تجاهل دور العوامل الخارجية في صناعة هذا التحدي وتوجيهه.

إن للعوامل الخارجية التقليدية (ضغوط القوى الكبرى والمؤسسات المانحة ... إلخ) أهمية في التأثير في دينامية السياسة المغربية، لكن بروز جيل جديد من هذه العوامل قد يحدث بعض التحول على المدى البعيد. فتورة الاتصالات التي يعرفها العالم حاليًا من شأنها أن تساهم في خلق مصادر ضغط جديدة على النظام. ويمكن القول إن كشف وثائق ويكيليكس وبنما، على سبيل المثال، معلومات مختلفة تخص المغرب يمثل نموذجا لهذا الجيل الجديد من العوامل الخارجية، وإن كان من السابق لأوانه الحديث عن تأثير يمكن أن تمارسه على التوازنات السياسية في المغرب.

المراجع

العربية

انبعاث أمة. الرباط: مطبوعات القصر الملكي، 1988.

أوتاواي، مارينا ورايلي ميريديث. "المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. أوراق كارنيغي.

العدد 71 (أيلول / سبتمبر 2006). في: <https://bit.ly/2TUh7rR>

بشارة، عزمي. في الثورة والقابلية للثورة. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بنيس، محمد أحمد. "السياسة الحقوقية في المغرب خلال التسعينات". أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. كلية الحقوق. أكادال. الرباط، 2004.

البنك الدولي. "الحكم الجيد لأجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة - نظرة عامة". 2003.

في: <https://bit.ly/2HLLfi0>

حجال، صادق. "تأثير العوامل الخارجية على عملية بناء الدولة لفترة ما بعد الحراك العربي لعام 2011". مجلة العلوم السياسية والقانون.

العدد 7 (شباط / فبراير 2018).

جديتهم ومحدودية تأثيرهم في الدفع بعجلة الديمقراطية. بيد أن ذلك يجب أن لا يقلل من دور العوامل الداخلية؛ فالنظام لا يألو جهدًا للحد من فاعلية الضغوط الخارجية، مستثمرًا بنيتة التقليدية المتجذرة، وضعف النخب والأحزاب والمجتمع المدني والطبقة الوسطى. فهو يدرك أن سياسات اللبرلة ما تمثل خطرًا على التوازنات القائمة، وبالأخص في ضوء وجود عوامل خارجية مساعدة، ولذلك يعمل على إدارة هذه السياسات بالحد من تأثيراتها على المدى البعيد. في المقابل أيضًا، لا يتردد في استثمار العوامل الخارجية المعيقة للتحول الديمقراطي، وهو ما تجلّى في صعود قوى الثورة المضادة في المنطقة بعد إخفاق الثورات العربية في إنجاح مساراتها الانتقالية. ونظرًا إلى أن هذه الثورات لم تقدم نموذجا مكتملاً⁽¹⁴¹⁾، فقد ضاعفت من التحديات المطروحة على هذا النظام الذي عمل على استخلاص العائد السياسي للانتكاسة التي مُني بها معظم هذه الثورات.

هذه القدرة على توظيف العوامل الخارجية، إيجابيًا وسلبًا، حوّلت النظام هامشًا لتدبير التوازنات الداخلية، من خلال التحكم في منسوب اللبرلة، والحفاظ على عمقه السلطوي، والحيلولة دون ديمقراطية بما يمكن أن يُفضي إلى تعاقد اجتماعي وسياسي جديد. فاستطاع أن يكون أحد الأنظمة العربية القليلة التي نجحت في فك الارتباط بين اللبرلة والديمقراطية، بالإجهاز على الدينامية التي تصل بينهما⁽¹⁴²⁾، والوصول إلى حقل سياسي يبنّي على ملكية دستورية تنفيذية قوية، وإسلام سياسي معتدل مستعدّ للاندماج في هذا الحقل، وتعددية حزبية متحكّم فيها؛ الأمر الذي يجعله، أي النظام، قادرًا على إدارة التناقضات التي تفرزها هذه المعادلة، ومن ثمّ "التكيف مع السياق الدولي والإقليمي تجنبًا لكل انزلاق داخلي غير متوقع"⁽¹⁴³⁾.

غير أن فك الارتباط هذا يستوجب، بالضرورة، إعادة تحديد هوية النظام بعد إخفاقه في التحول الديمقراطي طوال العقود المنصرمة، وفي وقت يرى فيه البعض أن هذا الإخفاق يجعله أقرب إلى الأنظمة الهجينة Hybride⁽¹⁴⁴⁾ التي تنتظم في المنطقة الرمادية، يرى آخرون أن ذلك يدخله ضمن نطاق الأوتوقراطيات الملبرلة⁽¹⁴⁵⁾؛ ما يعني اتساع الهوة بين البنية السياسية المغربية بكل التقليد المترسب فيها، والتحول الديمقراطي من حيث هو أفق سياسي واجتماعي قادر على إحداث الفارق.

141 بشارة، ص 67.

142 Schmitter, p. 29.

143 Saidi Azbeg, p. 71.

144 سورنسن، ص 91؛ 13 Schmitter, p.

145 Cavatorta, p. 549.

Patrick Hutchinson (trad.). *Annuaire de l'Afrique du Nord*. vol. 38 (2002).

Cavatorta, Francesco. "The International Context of Morocco's Stalled Democratization." *Democratization*. vol. 12, no. 4 (2005).

Commission Européenne. "Déclaration de Barcelonne et programme de travail (Barcelone, 27 et 28 novembre 1995)." CVCE Website (1995). at: <https://bit.ly/2YcQzRh>

Country Reports on Terrorism 2015. Washington, DC: Bureau of Counterterrorism and Countering Violent Extremism, 2016.

Country Reports on Terrorism 2016. Washington, DC: Bureau of Counterterrorism and Countering Violent Extremism, 2017.

Diamond, Larry. "Puede el mundo entero ser democrático? Democracia, desarrollo y factores internacionales, traducido por Borja Díaz Rivillas." *Revista Española de Ciencia Política*. no. 9 (Octubre 2003).

"Décision du conseil et de la commission: Du 24 janvier 2000 relative à la conclusion de l'accord euro-méditerranéen entre les Communautés européennes et leurs États membres, d'une part, et le Royaume du Maroc, d'autre part (2000/204/CE, CECA)." *Journal officiel des Communautés européennes*. vol. 70, no. 1 (2000). at: <https://goo.gl/7St4sj>

Echagüe, Ana y Manrique, Manuel. "Las políticas de la Unión Europea hacia el Norte de África, ¿Cuál debe ser el papel de España?" FRIDE. *Policy Brief*. no. 83 (Julio 2012).

Echagüe, Ana. "El papel de los actores externos en las transiciones árabes." FRIDE. *Policy Brief*. no. 79 (Abril 2012)

Linz, Juan J. *Régimes Totalitaires et Autoritaires*. Guy Hermet (Préface). Guy Hermet, Mohammad Saïd

حمودي، عبد الله. الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة. ترجمة عبد المجيد جحفة. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2000.

خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني. الرباط: منشورات وزارة الإعلام، 1991.

سورنسن، غيورغ. الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير. ترجمة عفاف البطينة. مراجعة عبد الرحمن عبد القادر شاهين. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

شوفور، جون بيير. المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، ملخص تحليلي. واشنطن: منشورات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2017.

كولفري، محمد. "الربيع العربي والإصلاح الدستوري في المغرب". *سياسات عربية*. العدد 22 (أيلول / سبتمبر 2016).

مؤذن، عبد الحي. "العدالة الانتقالية والسلطوية المبلرلة: نموذج المغرب". *عمران*. مج 2، العدد 5 (صيف 2013).

النويضي، عبد العزيز. "اشتراكية حقوق الإنسان: ربط المساعدة باحترام حقوق الإنسان في العلاقات بين الدول". *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*. العدد 18 (1999).

مجموعة مؤلفين. 1958-1998: أربعون سنة من الحريات العامة بالمغرب. الرباط: *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، 1999.

مجموعة مؤلفين. التقرير الاستراتيجي المغربي (2006-2010). التقرير التاسع. الرباط: منشورات مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2010.

هاننجنجتون، صامويل. *الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*. ترجمة عبد الوهاب علوب. الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

الأجنبية

Amnesty international. Maroc: Appel en faveur de six prisonniers politiques - communiqué de presse: MDE. 40 / WU / 01.89-3 octobre 1989.

Schmitter, Phillippe C. "Se déplaçant au Moyen-orient et en Afrique du Nord, 'transitologues' et 'consolidologues' sont- ils toujours assurés de voyager en toute sécurité?"

"Règlement d'exécution (UE) N° 812 / 2012 de la commission du 12 sep 2012 portant modification du règlement (CE) n° 747 / 2001 du conseil en ce qui concerne les contingents tarifaires de l'Union pour certains produits agricoles et produits agricoles transformés originaires du Maroc." *Journal officiel des Communautés européennes*. vol. 247, no. 7 (2012). at: <https://goo.gl/YuiRFP>

Royaume du Maroc, Ministère de la fonction publique et de la Modernisation de l'administration. "Chronologie des dates importantes du Partenariat de Deauville." Rabat. 4/12/2012.

Saidi Azbeg, Hynd. "Processus de démocratisation et monarchie constitutionnelle au Maroc." PhD. Dissertation. Université de Bordeaux Montesquieu. Pessac Bourdeaux. France, 2014.

Schneider, Carsten Q. & Philippe C. Schmitter. "Liberalization, Transition and Consolidation: Measuring the Components of Democratization." *Democratization*. vol. 11, no. 5 (December 2004).

Sutour, M. Simon et al. "La politique méditerranéenne de l'Union européenne après le printemps arabe: les cas du Maroc et de la Tunisie." SÉNAT. *Rapport d'information*. no. 100 (2013-2014).

Tolstrup, Jakob. "When can External Actors Influence Democratization? Leverage, Linkages, and Gatekeeper Elites." Center on Democracy, Development, and the Rule of Law. *Working Papers*. no. 118 (July 2010).

Darviche & William Genieys (trans). Paris: Arman Colin, 2006.

Llorente, Ángel. "Justicia y democracia en Marruecos y en el mundo árabe: ¿una oportunidad para la UE?" Real Instituto Elcano. 2011.

Livitsky, Steven & Lucan Way. "Internacional Linkage and Democratization," *Journal of Democracy*. vol. 16, no. 3 (July 2005).

Nodia, Ghia. "External Influence and Democratization: The Revenge of Geopolitics." *Journal of Democracy*. vol. 25, no. 4 (October 2014).

O'donnell, Guillermo A., Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1986.

Ottaway, Marina. "Promoting Democracy in the Middle East, the Problem of U.S. Credibility." Carnegie Endowment. *Working Papers*. no. 35 (March 2003).

"Rapport du département d'Etat Américain sur la situation des droits de l'Homme au Maroc (1989)." Ambassade des États-Unis à Rabat (Mars 1990).

Recommandation N° 1 / 2013 du conseil d'association UE-MAROC du 16 décembre 2013 portant sur la mise en œuvre du plan d'action UE-Maroc dans le cadre de la PEV mettant en œuvre le statut avancé (2013-2017)." *Journal officiel de l'Union européenne*. vol. 352, no. 78 (2013). at: <https://goo.gl/htP3b7>